وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران محمد بن أحمد–02– وهران

كلية: العلوم الاجتماعية قسم علم الإجتماع

مذكرة تخرج لنيل شهادة المستر في علم الإجتماع الجريمة

واقع فعالية القوانين و التشريعات لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

(دراسة ميدانية بحي كوكا ولاية وهران)

من اعداد الطالب: دحناش رضا **تحت اشراف الأستاذ: شنافي**

أعضاء لجنة المناقشة :

أ. شنافي ..... مشرفة

أ. براني ..... رئيسة

أ.سويح ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

الشكر و التقدير

أتقدم بشكري هذا إلى الله سبحانه و تعالى ثم إلى أستاذتي الكريمة المشرفة " **شنافي**" التي

قامت بإرشادي وتوجيهي ولم تبخل علي بمساعدتها القيمة

و كذلك أشكر كل من ساعدني وساهم في مساعدتي في إنجاز هذا البحث سواء من بعيد أو

قريب وخاصة المهاجرين الذين قمة بمقابلتهم ومنحهم لي كامل الثقة

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع بفضل الله إلى كل من ساعدني ووقف إلى

جانبي خاصة والديا العزيزان اللذان سهرا على تربيتي وتوفير الجو

المناسب للوصول إلى هذه المرحلة أطال الله في عمرهما وكذلك إخوتي و

الأقارب و الأصدقاء و تحية خاصة إلى شيخنا العزيز شقرون و عائلته

الكريمة

الفـــهـــــرس

الفهرس	الصفحة
مقدمة عامة.....	1
تحديد المفاهيم و المصطلحات	8
الدراسات السابقة	12
الفصل الأول: **الهجرة غير الشرعية أسبابها وانعكاساتها و النظريات المفسرة لها**	
ا.1 أسباب الهجرة غير الشرعية.....	19
ا.1.1الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:	19
ا.1.2 الأسباب الأمنية و السياسية.....	20
ا.2انعكاسات الهجرة غير الشرعية	22
ا.2.1الانعكاسات السياسية.....	22
ا.2.2 الانعكاسات الاقتصادية	23
ا.2.3الانعكاسات الاجتماعية.....	25
ا.2.4 دوافع الهجرة السرية للمبحوثين نحو الخارج.....	27
ا.2.5 الأساليب والوسائل المساهمة والمساعدة في عملية الهجرة السرية.....	31
ا.3 النظريات المفسرة للهجرة.....	33
ا.3.1النظرية الاقتصادي.....	33
ا.3.2 النظرية الجغرافية.....	34
ا.3.3 النظرية الثقافية.....	34
ا.3.3 نظرية التنظيم الاجتماعي.....	35
ا.3.4 نظرية الدفع و الجذب.....	36
ا.4 الخصائص السوسييو مهنية.....	37
	38

I.4.1 العلاقة الاسرية.....	39
I.4.2 وضعية المهاجر قبل و بعد العودة.....	41
I.4.3 الوسائل	
الفصل الثاني: الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري	
II .1 تجريم الهجرة غير الشرعية.....	46
II.2 الهجرة غير شرعية في التشريع الجزائري و المغربي و التونسي	47
II.2.1 التشريع المغربي.....	47
II.2.2 التشريع التونسي.....	48
II.2.3 التشريع الجزائري.....	48
II.3 تطبيق القوانين والمواد المنظمة و عقوبة مخالفة القوانين التي ينص عليها القانون البحري.....	51
II.3 .1 التشريع الجزائري تجاه الهجرة غير الشرعية.....	56
II.5 مناقشة وتحليل الفرضية الأولى.....	63
II.7.2 مناقشة وتحليل الفرضية الثانية.....	65
II.7. 3 مناقشة وتحليل الفرضية الثالثة.....	66
خاتمة.....	70

المقدمة العامة:

عرفت الجزائر تزايدا في عدد المهاجرين غير الشرعيين في الوقت الراهن بكثرة فلم تكن تطغى هذه الظاهرة على مجتمعها كما هو ممارس وملاحظ في الآونة الأخيرة لطبيعة الظروف التي يعيشها شبابها اليوم والتي أخذت عدة جوانب ذات طابع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي.

فإن موضوع الهجرة غير الشرعية قد مس جميع المجالات فقد أصبحت الهجرة من القضايا التي تشغل تفكير المسئولين في الدول و المنضمات وقد أخذت اهتمام العديد من الباحثين و العلماء وقد عقدت الكثير من المؤتمرات و الندوات العلمية التي تناولت الهجرة غير الشرعية من حيث أسبابها وانعكاساتها واتخاذ سياسة من أجل الحد منها وتخفيف أثارها وقد سعت الجزائر من أجل التقليل و الحد من الهجرة غير الشرعية عن طريق وضع قوانين وتطبيقها كالقانون البحري الخاص بمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية و جنحة إهمال العلامات الخارجية لهوية السفينة و جنحة الإبحار بدون وثائق.

فظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت حديث العام و الخاص في الآونة الأخيرة فقد تضاعفت في الجزائر وتيرة هجرة الشباب السرية نحو دول الخارج وأصبحت هاجس لدى شباب اليوم لما يرونه عبر مواقع التواصل الاجتماعي من حياة أجمل وتوفير الأمن وتحقيق ذاتهم مع إمكانية الاستقرار من الحياة التي يعيشونها الآن وهذا ما دفعهم باتخاذ طريق الهجرة غير الشرعية كا طريقا وسبيلا للعيش في الضفة الأخرى، وإن بلوغ هذه الضفة ليس

بالأمر السهل فهناك قوانين شرعية تتخذها الجزائر في معاقبة هؤلاء الممارسين للهجرة بطريقة غير شرعية من أجل التخفيف من وتيرتها الهائلة عن طريق البحر و التعزير عليهم بسلب حريتهم و فرض غرامات مالية عليهم ولاكن بالرغم من هذا إلا أنه تتم ممارسة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر دون مراعاة هؤلاء المهاجرين بهذه القوانين رغم درايتهم بها أو عدم درايتهم بها ورغم ذلك ينتهجون الطريق غير الشرعي للهجرة عن طريق البحر باستعمال القوارب طمعا منهم في الوصول إلى الضفة الأخرى و تحقيق ذاتهم و احتياجاتهم التي لم يحققوها في بلادهم فكل الحراقة يسعون من أجل الخروج من الظروف الاقتصادية وضغط الاحتياج والبحث عن فرص العمل فالكثير منهم يسعون في مقدمة أمالهم وأهدافهم الهروب من الواقع إلى حيث يتوفر المال و الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية ورفاهية الحياة ونمط العيش الذي فيه الإبداع.

فمن خلال الدراسات الاستطلاعية و الدراسات السابقة إلى جانب الدراسات الميدانية أمكننا معالجة موضوع البحث في فصلين منها الجانب النظري و الجانب التطبيقي فقد تمثل موضوع البحث على مقدمة عامة و المنهجية المتبعة في الدراسة وكذلك عرض الدراسات السابقة وتحديد الإشكالية و الفرضيات إضافة إلى دوافع اختيار الموضوع و الصعوبات وأهمية الموضوع و أهمية أهداف البحث و التطرق إلى تحديد المفاهيم الإجرائية.

تعتبر أهمية دراسة موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي تستقطب اهتمام العديد من الباحثين في علم الاجتماع الجريمة من منطق أهمية الفرد في المجتمع وكيفية المحافظة عليه وإبعاده عن هوس الهجرة غير الشرعية و مخالفة القوانين و الأحكام، وتتمثل أهمية البحث أساسا في إبراز مختلف جوانب الهجرة غير الشرعية كما أن تجاهل الدولة لهذا الموضوع أدى إلى تفاقم الوضع خاصة أن عدم احترام القوانين الخاصة بالهجرة زاد من حدة التوتر وانعكس بصورة سلبية على المجتمع ولا يخفى علينا أن للباحث أسباب تلهمه لاختيار موضوعه وقد تفرعت من أسباب موضوعية إلى أسباب ذاتية فمن أهم الأسباب الموضوعية التي ألهمتنا أن موضوع الهجرة غير الشرعية يعتبر ظاهرة اجتماعية كما أن للموضوع أهمية علمية دون نسيان الضجة العالمية التي أحدثتها لكثرة الإقبال عليها وأن هذه الظاهرة قد أصبحت معايشة في هذا الوقت الزمني و قد أثرت على استقرار المجتمع ومن الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع هو أن الموضوع من ضمن مجال تخصصنا الدراسي في علم الاجتماع الجريمة وكذاك بالرغبة الشخصية في اختيار الموضوع ودافع المعرفة من خلال معرفة الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية التي تلهم الشباب اليوم ومعرفة القوانين ومدى فعاليتها وأن الموضوع أحدث ضجة إعلامية في الوسط الاجتماعي كما أنه من أولويات الدولة في الحد منه وكذلك كما هو معلوم فالكل بحث علمي أهداف

تشجع الباحث في القيام بإجرائه حيث تمثلت أهداف البحث في الاقتراب من الظاهرة و التعرف عليها من خلال معرفة مدى فعالية القوانين المنصوص عليها وأيضا معرفة :

- مدى وعي المهاجرين بهذه القوانين
- إبراز دوافع المهاجرين لهذا النوع من الهجرة التي أصبحت تزداد في الآونة الأخيرة
- معرفة دوافع الهجرة غير الشرعية

وحسب ما ذكرناه أنفا تمحور سؤال الإشكالية في فيما يلي: **هل المهاجر الجزائري بدراية بالعقوبات التي ينص عليها التشريع تجاه الهجرة غير الشرعية؟ ومدى فعاليتها ميدانيا للحد من هذه ظاهرة ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نرشح الفرضيات التالية :

- الرغبة في تحسين المستوى المعيشي اقتصاديا و اجتماعيا من أهم دوافع ممارسة الهجرة غير الشرعية.
- جهل الشباب الجزائري لمضمون النص القانوني أدى إلى زيادة الهجرة غير الشرعية
- عدم فعالية القوانين ميدانيا تجاه الهجرة غير الشرعية قد ساهم في انتشارها.

لا يخلوا أي بحث علمي من منهج معين يتبعه و يسير وفقه فالمنهج العلمي هو أسلوب للتفكير و التنفيذ يلجأ إليه الباحث من أجل إنجاز بحثه من خلال إتباع مراحل معينة من أجل تنظيم أفكاره وتحليلها و عرضها من أجل الوصول إلى حقائق حول موضوعه المدروس أو ظاهرة معينة وللمنهج خطوات معينة بحيث أول خطوة تتمثل في تحديد الموضوع ومن ثم تحديد الإشكالية المتعلقة بالموضوع وبعدها تأتي عملية صياغة الأهداف وتحديد الفرضيات ثم يقوم الباحث بالشروع في دراسته العلمية في مصادرة المعلومات و البيانات وكيفية معالجتها فمن خلال إتباع هذه المراحل خطوة بخطوة ومن خلال طبيعة بحثنا و دراستنا اخترنا المنهج الوصفي الذي يعرف على أنه " يهتم بدراسة الظواهر و الأحداث كما هي من حيث خصائصها وأشكالها و العوامل المؤثرة في ذلك"[1] إذن فإن المنهج الوصفي يهدف إلى استخلاص و تحديد الأسباب و العلاقة التي أدت إلى هذه الظاهرة "وقد استخدم المنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية بشكل واسع لما يتمتع من مزايا حيث يقوم على رصد ومتابعة الظاهرة و الحدث بدقة و بطريقة كمية ونوعية في فترة زمنية معينة أو لعدة فترات زمنية من أجل التعرف على العوامل التي أدت بحدوث ذلك للوصول إلى النتائج التي تساعد في فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل"[2]

ولقد قمنا باختيار المنهج الوصفي واستندنا عليه لأنه لدينا مجتمع مفتوح وغير محدود وهذا ما دفعنا إلى اختيار المقابلة

[1] د.كمال ، منهجية البحث العلمي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سنة 2016، ص 20
[2] نفس المصدر،ص20

من خلال دراستنا قمنا باستعمال تقنية المقابلة حيث هي تفاعل لفضي بين الباحث و المبحوثين فيما يخص موضوع الغير الشرعي إذ قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة شملت 39 سؤال تخص المبحوثين من حيث الخصائص السوسيو مهنية و دراسة وضعيتهم قبل و بعد الهجرة وما مدى درايتهم بقوانين وعقوبات الهجرة غير الشرعية . حيث هذه الأخيرة ساعدتنا للوصول إلى هوية المبحوثين ومدى تفاعلهم الاجتماعي. فكما يقول فريدريك لوبراي" الغاية من المقابلة إثارة الموضوع وترك المساحة للمبحوث"[1] وعلى ما سبق ذكره فإنه يتبين لنا أن للمقابلة دلالة على أهميتها في البحث العلمي و فعاليتها فى المنهج.

لقد تم مجال البحث في وهران بمنطقة حي بوعمامة "كوكا" حيث ارتأينا مقابلة الحالات في مكان حيهم للتمكن من كسب ثقتهم أما عن الفترة الزمنية للدراسة فقد كانت متواصلة ابتداء من الصيف الحالي سنة 2018 ودامت حوالي 6 أشهر تقريبا

وللإجابة على الإشكالية قمنا بمقابلة مع 10 أشخاص تتوفر فيهم شروط الآتية:

أنهم تورطوا في ارتكاب فعل الهجرة غير الشرعية عدة مرات و بطريقة غير قانونية بحيث أن هذا الفعل له عقاب من الناحية القانونية من القانون الجزائري سواء تم القبض عليهم في حالة تلبس ومحاولة الهجرة وتم تحويلهم إلى الضبطية القضائية من أجل معاقبتهم أو أعيدوا وطردوا من دول الخارج نحو وطنهم

وقد اخترنا هؤلاء المبحوثين لأنهم معتادون على هذا الفعل ولهم معرفة ودراية بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية حتى من الناحية القانونية وإن هذا الاختيار دليل على ملائمتهم

[1] محاضرة تطبيقية للأستاذ حجيج في المنهجية سنة 2017-11-20

في البحث، و قد التقيت بهم في داخل الوطن وفي وسط حياتهم العادية وفي أحيائهم وقد استخدمت و استندت على الملاحظة واستعملت الملاحظة المباشرة وقمت بطرح أسئلة عليهم بشكل بسيط وتسجيل الإجابات التي يقدمها لي المبحوثين وقد كنت في بعض الأحيان أطرح عليهم الأسئلة بصيغة التي يفهمونها أي باستعمال اللغة الدارجة (لغة الشارع)

لا يخلوا أي بحث علمي مهما كان من أي صعوبات ومن الصعوبات التي وجهناها في موضوعنا هذا تمثلت أساسا في صعوبة اختيار العينة المناسبة وكذلك في المقابلات التي كانت من الصعب فيها كسب ثقة المهاجرين من أجل الإجلاء بتصريحاتهم بكل أريحية بالإضافة إلى العامل الزمني القصير فموضوع الهجرة غير الشرعية يتطلب الوقت الكبير من أجل محاصرته من كل الجوانب ودراسته بشكل معمق ومسايرته عبر مراحل تطوره ومن الصعوبات قلة المراجع الجزائرية وقد تطلب منا الكثير من التركيز و ربط بين الأفكار و تمحيصها لجعلها أكثر قابلية للفهم.

- **تحديد المفاهيم و المصطلحات**

تعريف الهجرة :

التعريف اللغوي : غالبا ما حدد التعريف اللغوي للهجرة على انها "الخروج من أرض الى أرض أخري[1]" وقد أوضح عبد المنعم الشافعي " إن معني الهجرة يفيد معني الترك و المغادرة ويقال هجر الشيء إذا تركه"[2]

و كذلك الهجرة هي الخروج من أرض إلى أخري وكذلك عني انتقال الأفراد من مكان إلى أخر طلبا للرزق[3]

التعريف الاصطلاحي : يقصد بها الانتقال من مكان الإقامة لأفراد ما إلى مكان أخركما يوضح هذا جونار ريني "الهجرة هي ترك البلد و الالتحاق بغيره سواء منذ الولادة أو منذ مدة بقصد الإقامة الدائمة وغالبا بقصد تحسين وضعية العمل"[4]

إذن فالهجرة هنا المقصود بها خروج الفرد أو الجماعة من مسقط رأسهم متوجهون نحو مناطق وبلدان جديدة تكون قريبة لهم أو بعيدة بنية قصد تحسين الظروف المعيشية في البحث عن عمل جيد

---

[1] د.أحمد مختار عمر، "معجم اللغة العربية"،ط،الأولى،سنة2008ص1563

[2] فتيحة كركوش ،"الهجرة غير الشرعية في الجزائر ,دراسة تحليلية نفسية إجتماعية" . جامعة سعد حلب البليدة .العدد 4 جوان 2010 ص 44-45

[3] علي بن هادية، بلحسنا لبليش، جيلالي بن الحاج يحي، "القاموس المدرسي"، دار النشر: المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، ط السابعة، السنة:1991،ص542

[4] د.ابراهيم زروقي،" الجرائم العبرة للحدود الجزائرية مظاهرها و ثقافة مواجهتها"، دار النشر:النشر الجامعي الجديد،مكان النشر:محل رقم2 تعاونية الدواجن حيالدالية،الكيفان تلمسان،الجزائر،ص85

وقد تعددت تعاريف الهجرة حسب مختلف التخصصات العلمية بحيث نجد أن الجغرافيين وعلماء الاجتماع يعتبرونها ظاهرة جغرافية ومعني ذلك الانتقال السكان من منطقة جغرافية إلي أخرى وينتج من ذلك تغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للأفراد

وفي تعاريف أخرى يحدد نبيل صلاح سفيان مفهوم الهجرة باعتبارها انتقال الأفراد من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي توفر فيها سبل الكسب و العيش وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد او خارج حدود البلد الأصلي

و المقصود من ذلك ان الهجرة تمكن تنقل الشعوب و الجماعات و الأفراد من موطن إلى موطن آخر بهدف الاستقرار و ذلك تحت تأثير عدة عوامل اقتصادية و السياسية وغيرها

وعلى هذا الأساس فالهجرة هي تحركات للأفراد و الجماعات عن طريق تغير مناطقهم الجغرافية بهدف الاستقرار في بلدن أجنبية او مجاورة بقصد تغيير الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة وبصفة عامة فإن مصطلح الهجرة هو البعد عن الأهل و الوطن من أجل تحسين المستوى المعيشي في غالب الأحيان

و الهجرة غير الشرعية هي خرق للحدود و التسلل الي دول أخرى وذلك بأن يقوم المهاجر غير الشرعي بضرب عرض الحائط لكل القوانين و التشريعات المعمول بذلك يطلق عليها تسمية الهجرة الاضطرارية حيث يضطر فيها الأفراد و الجماعات إلي النزوح من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى وذلك رجاء العديد من المتغيرات وفي هذا السياق

أجمعت التعاريف على أن الهجرة غير الشرعية هي "مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية و بطريقة سرية"[1] و ملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية أو بحرية أو جوية كا اللجوء إلى بعض البحارة من أجل الاختباء الباخرة أو ركوب القوارب والذهاب فيها

وقد عرفة أيضا " هي الانتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى اخر بطريقة سرية، مخالفة لقوانين الهجرة المتعرف عليها

أما مفهوم الهجرة غير الشرعية في هذه الورقة فهو الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط دون وثائق رسمية و تأشيرات، وعقود عمل مزورة أو من خلال الزواج الأبيض، أو من خلال الذهاب للسياحة دون عودة، هذه الهجرة تعتمد على شبكات منظمة و مهيكلة تغذي إجراما عابرا للحدود يصعب التحكم فيه"[2]

– " وفي حين عرف المشرع الجزائري الهجرة غير الشرعية على أنها مغادرة الإقليم بصفة غير شرعية أثناء اجتياز أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية وذلك بانتحال هوية أو استعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيال أخري للتملص من تقديم الوثائق الرسمية الأزمة أو من قيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الأنظمة السارية المفعول وهي أيضا مغادرة الإقليم الوطني عبر المنافذ أو الأماكن غير مراكز الحدود"[3]

---

[1] حسن حسن الإمام سيد الأهل،"مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولى للبحار"،دارالنشر،مكانالنشر:دار الفكر الجامعي، ط،الأولى،سنة2014،ص28

[2] مجموعة مؤلفين،"مكافحة الهجرة غير الشرعية"،الرياض،دار النشر،عمان،الأردن،ط،الأولي،2014

3 مذكرة نيل شهادة ماجيستر في علوم الإعلام و الإتصال س 2009-2008،الهجرة الغير الشرعية من خلال الصحافة المكتوبة ،دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي

التعريف الإجرائي

إن الهجرة غير الشرعية هي عملية انتقال شخص أو مجموعة من الأفراد من بلد الأصل اي الأم نحو بلد أخر قصد البقاء فيه وتحسين المستوي المعيشي وتحقيق الميتغى المقصود بطريقة غير قانونية سواء كان ذلك عن طريق الجو أو البر أو البحر وبأي ثمن دون مبالات و مراعات للقوانين التي تعاقب على هذا الفعل

تعريف التشريع

التشريع هو قيام السلطة المختصة في الدولة بوضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة ، حيث تقوم هذه السلطة بوضع قواعد ملزمة لتنظيم العلاقات في المجتمع طبقاً للاجراءات المقررة لذلك والتشريع بهذا المعنى هو الذي يعتبر مصدراً للقانون

تعريف الجريمة :

تعرف الجريمة على أنها "فعل أو إمتناع يخالف قاعدة جنائية يقرر لها القانون جزاءا جنائيا"[1] بمعنى أخر ان الجريمة هي مخالفة أو إختراق للمعايير و القيم الإجتماعية التي تسير المجتمع وتكون عن طريق أفعال أو أنشطة غير مرغوب فيها داخل الوسط الإجتماعي وتكون هذه الأفعال مجرمتا بنص قانوني ومعاقب عليها

تعريف القانون:

القانون لغة يعني "مقياس كل شيء وطريقه[2]" بمعنى أن القانون هو القاعدة التي يسير عليها المجتمع وتحكم فيه بينهم في الحفاظ على حقوقهم وتسير نظامهم فبواسطته يمكن للفرد معرفة حقوقه وواجباته فهو الطريق المستقيم

[1] د.عبود السراج،"علم الإجرام وعلم العقاب"، الكويت، جامعة الكويت،سنة 1981،ص34

[2] د.أحمد محمد الرافاعي، "مدخل للعلوم القانونية"، جامعة بنها،سنة 2007-2008 ص25

أما اصطلاحا فهو "عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم علاقات الأفراد داخل المجتمع[1]"

بمعنى انه عبارة عن مجموعة من المبادئ و الأسس التي تقوم عليها حياة الفرد داخل المجتمع من أجل عدم المساس بحقوق غريهم و التعدي عليها وإن خالفها الفرد يعاقب بالقانون الذي يسير وفقه المجتمع.

الدراسات السابقة

من المعلوم أنه على كل طالب في العلوم الاجتماعية عند اختياره لموضوع يهمه ويلهمه من أجل البحث فيه ودراسته فإنه لا ينطلق في ذلك من عدم بل ويجب عليه قبل ذلك بقيام عملية استطلاعية للبحوث و الدراسات السابقة المتعلقة ببحثه من اجل كسب معرفة علمية واسعة حتى يغذي معرفته بالموضوع جيدا ومن الدراسات السابقة التي سبقت بحثنا حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي كثيرة ونذكر منها ما يلي :

– دراسة لنيل شهادة الماجستير من إعداد حفصاوي إسماعيل تحت عنوان "الحراقة المعاش و التصورات" في كلية العلوم الاجتماعية السانية بوهران سنة 2011–2012 .قام الباحث بهذا البحث أو الدراسة علي أساس كلمة الحراقة التي أصبحت مصطلح ذو رواج كبير داخل الوسط الاجتماعي في عملية الهجرة غير الشرعية و البحث في نفسية المعايشة للمهاجر الحراق و ماهي تصورات الحراقة للهجرة عن طريق الحرقة وفهم لماذا يغامر الحراقة الشباب بحياتهم من أجل الحرقة وقد قام في بحثه بمقابلة 5 حالات مختلفة السن

[1].مصدر سبق ذكره ص25

ولاكن من نفس الجنس ذكور وقد خصص كل مقابلة من أجل نقطة معينة في بحثه يبحث عنها فكانت المقابلة الأولى تشمل كل نقاط المبحوث فيها في بحثه أما الثانية فقد كانت مخصصة للحالة والثالثة كانت من أجل التعرف على مراحل ومحاولة الحالة من أجل الحرقة والمقابلة الرابعة تم تخصيصها لمعاش الحالة النفسي والاجتماعي والحالة الخامسة و الأخيرة خصصها لتصورات الحالة للحرقة

وقد تطرق هذا الباحث إلى تبني فرضيتين تمثلتا في أن الشباب يلجأ إلى الحرقة من أجل التقليل من الاغتراب و أن تصور أرويا كجنة أحلام تدفع بهم إلى الحرقة و المغامرة بحياتهم

وقد كانت النتيجة التي توصل إليها أن المعاناة من الإحباطات النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية أدت ببعض الشباب إلى اغتراب الذات وبالتالي اللجوء إلى الحرقة كحل لهم وأن تصور الحراقة لأوروبا كجنة وأنها تسمح لهم بتحقيق أحلامهم وأهدافهم وقد تحققت كلتا الفرضيتين له

وفي دراسة أخرى من إعداد الطالبة دوبابي صدام حسين لكلية العلوم الاجتماعية السانية بوهران سنة 2016-2017 تحت عنوان الهجرة غير الشرعية يوميات المهاجر انطلاقا من مدينته إلى إسبانيا وقد كانت هذه رسالة التخرج هدف إلى فهم ماهي تصورات المهاجر الغير الشرعي للهجرة غير الشرعية ولماذا يغامر بحياته مقابل تصورات لمعاشه في المهجر و ماهي الصراعات الذاتية التي أدت بالمهاجر الجزائري لتحريك مخياله وتبني

فكرة الهجرة غير الشرعية وكيف يعيش يومياته انطلاقا من مدينته وقد عايش المهاجرين من خلال مشاركتهم في عملية الحرقة وقد كانت تتكون المجموعة من 14 شخصا وكلهم ذكور وقد كانت دراسته في الجزائر قبل الانطلاق و بعد الوصول إلى إسبانيا كما كانت الفرضيات تتمثل في تصور أرويا كجنة أحلام وأنها الحل الوحيد لكل الأزمات و الإحساس باغتراب الذات وقد كانت النتائج المتوصل إليها كثيرة بحيث ان هناك بعض من الطموحات قد تحققت وبعضها الآخر فلا فمن ناحية الاغتراب فقد زاد لبعدهم عن الوطن الأم و الأسرة كأم أيضا

و أيضا بان المهاجرين يقومون بالتخلي عن قيمهم الدينية وأن هناك صراع مع ما كانوا يتوقعونه في عملية التأقلم وصراع الثقافات و المعتقدات في الميدان

وكذلك في دراسة من إعداد الطالبتين بسايح نور الهدى و بوزيان سلطانة تحت عنوان واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من المنظور الأمن الإنساني سنة 2015-2015 جامعة سعيدة لكلية الحقوق والعلوم السياسية وقد تم التطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعة لأنها من القضايا المعاصرة وتحتل صدارة الاهتمامات الدولية و الوطنية وقد كان طرح الإشكال يهدف إلى فهم ما تأثير الهجرة غير الشرعية على الواقع الأمن الإنساني وكانت الفرضيات تهدف إلى فهم مفهوم الأمن الإنساني علاقته بالهجرة غير الشرعية وقد كانت النتيجة المتوصل إليها أن تراجع المؤشرات الأمن الإنساني في الجزائر يعتبر دافعا و مسببا قويا للهجرة غير الشرعية

وفي دراسة لفتيحة كركوش سنة 2012 في جامعة سعد حلب بالبليدة بعنوان الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ركزت الباحثة على أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر وعلى الطرق العبور غير الشرعي التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون للدخول إلى الدول المقصودة وقد بدلت جهدا أكبر قصد إيجاد حلول ناجعة لمشكلات الشباب الجزائري للوصول إلى حلول الهجرة غير الشرعية والآليات بموجب الاتفاقيات لمعالجة هذه الظاهرة

ومن الدراسات السابقة أيضا للباحثة كيم صبيحة وقد تمت هذه الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تحت عنوان مشروع الهجرة عند الشباب الجزائري دراسة سوسيولوجية عند الحراقات بإسبانيا و المقابلات بالجزائر سنة 2013-2014 وقد تم طرح الإشكال في هل ظاهرة الهجرة السرية من هذا المنظور نتيجة مقاومة للوضعية الاجتماعية التي يعيشها الحراقات ووسيلة لاندماجهن في المجتمع آخر وحياة أفضل

بمعنى أن هائلاء الحراقات قمن بالهجرة غير الشرعية نتيجة للأوضاع الاجتماعية و الضغوطات التي حاصرتهم من صراع أسري من مكانتها فيه كأم عازية أو العانسة أو المطلقة وغير مقبولة اجتماعيا وقد قامت بهذه الدراسة من خلال مقابلة الحرقات في عدة دول كفرنسا و إسبانيا وفي بلد الانطلاق الجزائر وكانت تتمحور حول 10 حراقات مختلفة في السن ومن نفس الجنس إناث

وقد كانت النتائج الموصل إليها من طرف الباحثة أن الرفض الاجتماعي للمرأة المطلقة و التي فقدت عذريتها من أكثر المحاولات للهجرة غير الشرعية نتيجة رفضها من طرف الأسرة وتهديد مكانتها الاجتماعية

الفصل الأول:

الهجرة غير الشرعية أسبابها و انعكاساتها و النظريات المفسر لها

التمهيد:

الجزائر كغيرها من دول العالم شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة على وجه التحديد، فهي ليست من العدم بل أملتها ظروف وتغيرات في مرحلة جد استثنائية مرت بها الجزائر جعلت الكثير من الشباب يجازفون ويغامرون ويفرون نحو المجهول، وغالبا ما عرفت بين أوساط هؤلاء الشباب بمصطلح **"الحرقة"**إذ أنهم يجازفون بأنفسهم وأرواحهم من اجل مستقبل مجهول ويبنون أحلام خيالية، وغالبا ما تنتهي بانتشال جثتهم في عرض البحر او اختفائهم وعدم العثور عليهم أو الرمي بهم في السجون.

وعليه فالمهاجرين غير الشرعيين يقومون بهذا الفعل استنادا على عدة أسباب يمرون بها تجعلهم يرون الهجرة غير الشرعية الحل الأنسب والوحيد للخروج من واقعهم، متناسين انعكاساتها السلبية عليهم.

I.1أسباب الهجرة غير الشرعية

تمهيد :

لقد شهدت الجزائر تزايد مستمر في المهاجرين غير الشرعيين بالرغم من اخذ الدولة العديد من الإجراءات الأمنية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة ، وانعكاساتها السلبية من خسائر بشرية بصفة كبيرة ، ولهذا سنحاول معرفة ما هي الدوافع و الأسباب التي تجعل من الفرد يلجا إلى هذا النوع من الهجرة

I.1.1الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:

إن الجانب الاقتصادي للدولة هو أساس الذي تبنى عليه الحياة الاجتماعية فا لهذا نجد أن العلماء و المختصون يهتمون بهذا المجال بنسبة للدول الفقيرة و التي لها إقبال كبير من الهجرة غير الشرعية لدى شبابها فالمستوى الاقتصادي الجيد يقضي علي الفقر و المجاعة ويهدف إلى تحسين المستوى الاجتماعي وخلق فرص العمل ونسبة الحظوظ وعدم تفاوتها لهذا فإن تدهور المستوى الاقتصادي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي و بالتالي انتقال وهجرة اليد العاملة و المؤهلة إلي البحث عن تحسين المستوى المادي فضلا عن كثرة البطالة وارتفاع نسبتها ويؤكد على ذلك الخبير الاجتماعي الجزائري الدكتور عبد الناصر حاجي "إن ظاهرة الحرقة في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة البطالة و سوء الحالات الثقافية و الاجتماعية للشباب ما أحرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي "[1]

[1]كامل الشراوي، "دعوات إلى التشريع الإستعجالي لظاهرة الهجرة غير الشرعية" السنة 2008 **www :awayord on.org**

فا لهذا نجد أن الظروف القاسية في المجال الاقتصادي والصراعات السياسية كما هو ملحوظ في الآونة الأخيرة في الجزائر وتأزم المحيط الاجتماعي راجع إلى عدم العدالة وتوزيع الثروة و الأشياء ذا قيمة بين مختلف الطبقات الاجتماعية وفئاته لعدم كفائت السياسة التوزيعية وإنجازها لصالح فئات دون أخرى وهذا ما يخلق تفاوتا اقتصاديا و اجتماعيا ويمنع أن تكون هناك تنمية شاملة وخلق الاستقرار في المجال الاقتصادي و الاجتماعي فيبحث ويلجأ الشباب إلى البحث عن الهجرة من أجل تحقيق مبتغياته وتحقيق ذاته في دول المهاجر لها كمي يري "روبرت ميرتون أن المشكلات الاجتماعية هي التباين أو التناقض عن طريق:

– إما برفع المستويات التي تكون لها عمومية في المجتمع

– أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين"[1]

2.1.I الأسباب الأمنية و السياسية:

لا يخفي على أي شخص أو باحث أن من بين العوامل التي ساهمت و ساعدت في سرعة وتيرة الهجرة غير الشرعية المجال الأمني و السياسي فكما هو ملاحظ في الوسط الاجتماعي الجزائري أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية يلجأ إليها الشباب بكثرة ويخاطرون بحياتهم في سبيل بلوغ تحقيق الحلم الأوروبي من أجل تحسين الظروف المعيشية الحياتية

[1]عصام توفيق عمر،عبير عبد المنعم فيصل، "سر فتح سيروك المكلات الاجتماعية المعاصرة"،دارالفكر،الطبعةالأولى ،عمان ،2008،ص22

فمن الأسباب التي سمحت وساهمت في تحفيز الشباب الجزائري على الهجرة بأي طريقة نتيجة لما توفره البلدان الأوروبية من تحسين في المجال الصحي و الأمني على غرار ذلك القيمة الإنسانية

فمن الأسباب القسرية التي أدت بشبابنا إلي الهجرة واتخاذها كحل لهم راجع إلى تراكم مجموعة من العوامل متداخلة فيما بينها راجعة إلى سبب الاضطرابات السياسية الداخلية و الخارجية وتزايد في حدة خطورتها وكذلك تزايد قضيا الفساد في كل المجالات و القطاعات الإدارية وسائر الأنظمة الدولة كما أكد على هذا محمد حسني صادق "أن الفساد الإداري هو عامل من العوامل السياسية الي أثرت في الشباب من الناحية السكانية"[1]

بحيث نجد أن الشباب أو المجتمع عند شعوره بعدم الثقة لما ينتشر من فساد وحرمان سياسي وعدم حرية الرأي داخل بيئته فإنه يسعى إلي البحث عن بيئة توفر لهم وتساعدهم على حقيق أحلامهم والهروب من الأوضاع التي يعانون منها

ولاكن برغم من ذلك لا يمكن نكران أن السياسة المتبعة من طرف الدول الأوروبية في استقطاب وجلب المهاجرين لها من أجل خلق التوازن لها تأثير على عملية الهجرة لدى شبابنا لما توفره من عمل و أمن وخصوصا الكرامة الإنسانية، ورغم أن هذا الاستقطاب يكون قانونيا وبطريقة قانونية إلا أن الشباب يسعي إلى بلوغ ذلك ودخول الأراضي الأوروبية لأن هذه الدول تسوي وضعية المهاجر بأي صف كانت و هذا ما أكدته غالية بن زيبوش

[1] محمد حسين صادق حسن،"الهجرة الخارجية وأثارها على البناء الطبقي دراسة ميدانية على قريتي خزام والعياشية بمحافظة قنا"، رسالة ماجستير غير مستورة،قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ،جامعة جنوب الوادي، سنة 1998، ص44.

حيث ذكرت "أن أروبا بحاجة خلال الفترة 1995-2050 بحاجة إلي مهاجرين بمعدل 860 ألف مهاجر سنويا أي بمجموع 700 مليون مهاجر خلال 50 سنة المقبلة حسب تقرير منضمة الأمم المتحدة" [1]

فهذا ما يهدف بالشباب من أجل الهجرة وخاصة أن الدول الأوروبية تقوم بتسوية وضعية المهاجرين الذين لا يحملون الوثائق مما زاد في نفسية المهاجرين على الهجرة و المغامرة و الدخول سرا مادام أنه سيتم تسوية وضعيتهم

I.2انعكاسات الهجرة غير الشرعية:

تمهيد:

تعتبر الهجرة الغير الشرعية حلا مثاليا للعديد من الشباب إلا أن تأثيرها ينعكس سلبا عليه وعلى الدول المهاجر منها وإليها، فإن انعكاساتها تمس مختلف النواحي السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي سنوضح هذه الانعكاسات ومدى تأثيراتها السلبية:

I.2.1الانعكاسات السياسية:

الهجرة غير الشرعية هي مشكلة تعاني منها العديد من الدول لعدم ضمان الأمن مما يؤدي تفاقم الآفات الاجتماعية و الجرائم وخاصة عند دخول" الأسلحة إلى هذه البلدان بطريقة غير

[1] غالية بن زيبوش ،"الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات" ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية،الجزائر،2005،ص38

شرعية" [1] وظهور أفكار متطرفة وعصابات إرهابية لزعزعة أمن الدولة، "وظهور جرائم كالسرقة وترويج المخدرات و الانخراط في شبكات الدعارة إضافة إلى الاتجار بالبشر" [2]

"وتشير الدراسات إلى أن تهريب البشر يعد خطرا على الأمن الوطني و السياسي فقد زرع عملاء وعناصر مغرية وسط المهاجرين غير الشرعيين مما أدى ظهور خلايا إرهابية"[3]

إن هذه الخلايا الإرهابية هي العنصر الذي يقوم بعملية الاتجار بالبشر من خلا النصب وتحفيز المهاجرين على إيصالهم إلى أرويا وتعريف بأنفسهم على أنهم مهاجرين غير شرعيين أو قطع طريقهم وإدماجهم في مجموعات إرهابية بعنف وهذا موجود وبكثرة في ليبيا وهذا ما يحدث للذين يتركون الجزائر ويذهبون إلى ليبيا قصد الوصول إلي إيطاليا

فكل هذه الآفات و الجرائم تؤثر سلبا على الأمن الدولة و استقرارها مما يؤدي إلى خرابها وتراجعها ليس سياسيا فقط بل اجتماعيا و اقتصاديا أيضا

2.2.I الانعكاسات الاقتصادية :

تعتبر الهجرة غير الشرعية و الشرعية من الناحية الاقتصادية لدى الدول المستقبلة و المصدرة للهجرة إيجابا و سلبا لما تحتويه من قوة منتجة وأيدي عاملة وكفاءة عالية وهجرة الأدمغة إلى الدول المستقبلة تمثل ثروة لمستغليها

فالدول المستقبلة للهجرة باستطاعتها استغلال المهاجرين إليها أحسن استغلال لما يملكه المهاجر من كفاءات "فأصبحت هي القوة المنتجة و المتميزة في اقتصاديات الدول أو التي

---

[1] مغاربي شلبي ، "سلبية الأبعاد الاقتصادية للهجرة العمالة المحلية السياسية الدولية" ،العدد165،2006

[2] حميدي شعبان،"الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة"،مركز الإعلام الأصلي ،2006،ص11

[3] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك،"الهجرة غير المشروعة والجريمة" ،جامعة نايف العربية للعلوم الأصلية،دار الطباعة ،الرياض،2008،ص81

بخططها استطاعت أن تحقق قدر كبير من الاستقلال الاقتصادي للإمكانيات و الموارد المتاحة لها مما يترتب عليه التطور وزيادة الدخل القومي ورقابة المجتمع"[1]

كما لا يمكن غض النظر على السلبيات الهجرة غير الشرعية لدول المستقبلة من الناحية الاقتصادية حيث أن انتشار هذه الظاهرة من شأنه أ، يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة لنقص في مناصب الشغل وفرص العمل مما يؤدي إلى ظهور أفات كالسرقة و الجرائم ، كما ان "عدم دمج المهاجرين في المجتمع خاصة بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 من شأنه أن يزعزع الاقتصاد دون نسيان ظهور العمل العشوائي غير الضروري "[2] " فا الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق العمل غير الموازي بين الأجر و العمل وعدم توازن بين العرض و الطلب"[3]

أما للدول المصدرة للهجرة فإن من إيجابياتها متمثلة في التحويلات المالية التي تتدفق من الموظفين المهاجرين نحو بلدهم الأصلي

فرغم عدم الاستقرار في بلدهم الأصلي إلا انه تتم تحويل الأموال للبلد قصد الادخار فيها في حال الرجوع إليها وبناء مشاريع وتحقيق الاستقرار

أما الانعكاسات السلبية للدول المصدرة للهجرة غير الشرعية هي خسارة في الأموال التي قامت بصرفها عليهم في التعليم وتجهيزهم مما يعود سلبا عليها في انخفاض تعليمها الاقتصادي وهجرة الأدمغة و الفئات المتميزة ذو كفاءات و شهادات عالية وبالتالي الشعور

---

[1] حمدي شعبان،مصدر سبق ذكره،ص09

[2] نفس المرجع،ص09

[3] مرجع سبق ذكره،ص83

بنقص في المؤسسات الوطنية لعدم توافق دخل المواطنين في بلادهم مقارنة في بلد المهاجر إليه

فرغم الإيجابيات و الدور الذي تلعبه الهجرة للدول المستقبلة إلا أن سلبياتها تنعكس على الدول المصدرة فما تنفقه لأبنائها من تعليم ليصبحوا ذو كفاءات عالية يعود سلبا على الدولة لعدم توافر مناصب شغل وتدني في المستوى المعيشي

الأمر الذي يؤدي لهجرة الأدمغة نحو الخارج من أجل الارتقاء و اكتساب المكانة التي يستحقها و العيش بحرية و استقلالية وبكرامة تتوافق مع مؤهلاته العالية وإن اكتسب منصبا في بلده فلن يتقاضى ما يتقاضاه هناك في الخارج.

3.2.I الانعكاسات الاجتماعية:

يبين علماء الاجتماع أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تولد العديد من المشاكل في البلد المستقبل أو المصدر للهجرة" حيث أن بين 98 من المهاجرين هم ذكور تتراوح أعمارهم ما بين 20–45 سنة" [1]تترتب ندهم عدة مشاكل كالزواج من الأجنبيات وإدخال عادات الغربية إلى المجتمع مما يؤدي إلى صراع ثقافي أي مشكلة الهوية الثقافية.

فظاهرة الزواج من الأجنبيات باتت هوس الشباب في العصر الحالي الأمر الذي أدى إلى اعتباره سبب من أسباب هجرة الشباب نحو الخارج كما أنه راجع" لبحث المهاجر غير

[1]مرجع سبق ذكره،ص53

الشرعي عن مبرر لوجوده في البلد المهاجر إليه ، وغالبا ما ينتج عنه الطلاق الذي أصبح مشكل لا مفر منه و بالتالي مشكلة نسب الأطفال "[1]

ومنه نستنتج أنه أن الزواج من الأجنبيات أصبح ظاهرة يتسابق إليها الشباب و التي لها أثار سلبية فأما الإيجابيات تعود على المهاجر كما أن الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين ينتشر فيها عادات غريبة في مجتمعها كالتسول و السرقة و البطالة وقيم وثقافات دخيلة كاحتفالات في الأحياء مما قد تؤثر على المجتمع وتزرع فيه القيم الدخيلة عليه وظهور أقليات أو جماعات متواجدين في الأماكن المعينة، لهم ثقافات وقيم خاصة فيضفون على المتجمع من خلال إثبات وجودهم ولو كان ذلك بالعنف مما يؤدي إلى انتشار الفتنة وتزعزع استقرار الدولة

ويمكن إبراز مشكلة الهوية الثقافية من ضمن الانعكاسات الاجتماعية للهجرة غير الشرعية حيث أن الانحطاط الثقافي أو انتشار الأمية و عدم الوعي الثقافي و اكتساب ثقافات دخيلة من شأنه أن يغير ثقافة المواطن الأجنبي ويهدد كيان وثقافة الدول وأيضا يمكن القول أن "الصعوبة التي يواجهها المهاجرين في البحث عن عمل يشعر بالعزلة وعدم الانتماء من عدم جراء الانسجام فيصاب بالقلق "[2]

فلهذا لا يمكن الاستغناء عن أن العلاقة الاجتماعية التي تسود المجتمع لها دور كبير من جانب الناحية النفسية لما يسودها من نفاق و وفقدان الثقة و التدهور والتفكك الاجتماعي

[1] مصدر سبق ذكره،ص10

[2] عبد الفتاح بيومي حجازي،"الجريمة في عصر العولمة"،دار الفكر الجامعي ،دار الطباعة ،الإسكندرية ،2008،ص02

4.2.I دوافع الهجرة السرية للمبحوثين نحو الخارج:

تعتبر الهجرة السرية من أكثر الظواهر التي تعاني منها الشعوب وذلك لضعف الدول في تحقيق الأمن الإنساني وتأمين حياة كريمة لمواطنيها، فان الموضوع مثل مشكلة عويصة بين الدول الإفريقية وخاصة الجزائر التي تسارعت فيها وتيرة ازدياد أعداد المهاجرين السريين، فتعددت أسباب هجرتهم كل وحسب الأوضاع التي يعيشها والتي يمكن حصرها من الأسباب الاجتماعية واقتصادية وإنما تتعدى ذلك لتصبح هاجس يعيشه الشباب الجزائري.

ومن خلال المقابلات التي أجريت مع المهاجرين غير شرعيين فقد تبين أن أسباب الهجرة السرية عديدة ومتنوعة وتختلف باختلاف الأوضاع التي يعيشها كل فرد في المجتمع، إلا أن بعض الأوضاع تبقى مشتركة لدى البعض لاشتراكهم في مجتمع واحد، فأكثر الأسباب شيوعا هي الأسباب الاقتصادية المتمثلة في نفسي ظاهرة البطالة والتي أصبحت من أكثر الأسباب وأكثر الدوافع لهجرتهم نحو الخارج وكما صرح العديد من المهاجرين، أن تدني مستوى المعيشي في الجزائر راجع لعدم وجود التشغيل في الجزائر أو بالأحرى وجود شغل لكن لأصحاب "العرف" فهذا العنصر أصبح مشكل كبير في مجتمعنا ومنتشر بكثرة "المحسوبية" فقد اصبحت ظاهرة لا غنى عنها في الإدارات، الأمر الذي ينقص قيمة الباحث عن العمل مما يدفعه الى أخذ طرق أخرى تعد بالنسبة إليه أكثر نجاحا، ومن خلال المقابلات التي أجريت مع المهاجرين، تبين أن البطالة هي السبب رئيسي في الهجرة السرية كما صرح المهاجر في المقابلة رقم 6 "كان كاين الخدمة، أنا شاداني نحرق مدبيا نخدم في

بلادي ونعيش، mais chômage راه كاتلنا، وين بيها نحرق وصاي، يا لخدمة كاينة des poste كاين ويقولو مكانش يمدوهم غير لمعارفهم راك فاهم خويا".

في تصريح المبحوث في المقابلة رقم 5 "شانقولك خويا رها مخلطا، مادية، اجتماعية، اقتصادية، من جيها الخدمة مكانش ومن جيها الحقرة يا لطيف، لكان كاين الخدمة والمعيشة هانية ما نروحش للغربة".

وفي تصريح المبحوث رقم 1 "الأسباب المادية هيا لي خلاتني نحرق وزيد لا خدما لا والو وين نروح مبلعة ومدخول تاع الدار قليل وغي خويا لكبير لمتزوج هو لي يصرف فدار"

في تصريح المبحوث 8 " بلادي هادي غي تاع عرف في لخدمة في كلشي وبلاد راحت لوكان جيت خدام و ندي حقي نيشان علاه نحرق حتى كي تمرد متنجمش داوي روحك وهوما غي تجيهم لكحا يروحوا لفرانسا يداوو انا مدابيا نعيش في بلادي وقدام ميمتي"

وفي تصريح المبحوث7 " الله غالب مالقيت عليها وين لمعيشة غلات ومعنديش خدمة باينة وزيد أنا فيا قضية راني روشارشي رايح غلاط "

وفي تصريح المبحوث 2 " ياخويا المدخول قليل toujours نعاني لاخدم نيشان لا والو تسما غير هاد الحوت خطر كاين و خطرا مكانش عايش بيه"

من خلال تصريح هؤلاء المبحوثين أن العامل الاقتصادي و البطالة له تأثير على نفسية الشاب مما يدفع إلى تفاقم عدة مشاكل أخرى، كما أدى الى انتهاجهم الهجرة بسبب

عدم احترام القيم الإنسانية، فمعانات الشاب من البطالة وتدني مستوى المعيشي أدى بهم للبحث عن الهجرة نحوى الخارج.

وتعدد أسباب الهجرة السرية من تلك السابق ذكرها إلى أخرى وكما صرح المبحوث أو المهاجر في المقابلة رقم 1، أنه من بين الأسباب التي دفعته للهجرة غير شرعية هي عدم وجود عمل أو مدخول يقتات به، رغم مدخول الأخ الأكبر إلا أنه قليل حيث صرح "الأسباب مادية لا خدمة لا والو، وين نروح مبلع في وجهي، و المدخول قليل تاع الدار، تسما خويا الكبير متزوج وهو ليصرف علينا والمدخول تاعه قليل ميكفيناش".

كما أن هناك دوافع أخرى تتعدى المشاكل الاقتصادية و المادية.

في المقابلة رقم 7 "أنا ملي كنت صغير بغيت نعيش في أوروبا ملي كان عندي 18".

والمقابلة رقم 8 "صوالح لي خلاوني نهاجر هما مادية واقتصادية واجتماعية، الله غالب مالقيت عليها وين المعيشة غالية ومعنديش خدمة باينة، وزيد أنا روشارشي، فيا قضية مخلطا، فطريق كنت مع وحدين تحرشوا بوحدا كماراد قريساوها ، وراحت شكاة، فحكموا علينا لواحد 20 سنة حبس، ورانا هاربين خايفين يحكمونا أنا مكنتش قاع نخمم فلحرقة بصح من لافار تاع الشيرة بديت نخمم نروح م 2016"

أما المبحوث في المقابلة رقم 9 صرح "الأسباب لخلاوني نحرق منها مادية واجتماعية، خطرات نخدم نبريكولي وليمات لخرين قاعد déplume ب malgré تاعي ومسويتش خدمة

نيشان، أيا هاذي بلاد تقعد فيها، السكنا التالية كاريينها ولخلصا تاع la retraite تاع بويا تروح غير فلكريا.

من خلال تصريح المهاجرين تبين أن دوافع الهجرة لا تكمن فقط في الأسباب المادية كما صرح المبحوث رقم 8، وإنما الأسباب الأمنية والمشاكل الشخصية جعلته يخاف تمضية أيامه وشبابه في السجن لمدة 20 سنة فاختار طريق الهجرة هروبا من الواقع.

أما المقابلات الأخرى تميزت عن هذه المقابلات، حيث حب الهجرة نحو الخارج والعيش في بلد أوروبي سبب في هجرة الشباب.

كما صرح آخرون أن ما يرونه في وسائل الإعلام فيما يخص المهاجرين الغير شرعيين الذي ساعدهم الحظ وتمكنوا من العيش هناك، كان لها أثر كبير في محاولة هؤلاء الشباب بالمجازفة بحياتهم، إلا أن ما يعيشه البعض هناك غير ما يعلم به هؤلاء المهاجرين، فمنهم من ندم على فراق أهله ووطنهم.

إذ من خلال المقابلات التي أجريت تبين أن دوافع هجرة الجزائريين نحو الخارج متداخلة فيما بينها أهمها الأسباب الاجتماعية والمتمثلة في عدم قدرة المجتمع على حماية أفراده من التهديدات الفعلية التي تمسه وهنا نختص أكثر نحو الجانب الاقتصادي أو المادي الذي يحرم منه بعض فئات المجتمع ومعاناته في كسب قوته اليومي رغم الشهادات المتحصل عليها إلى أن مناصب الشغل مخصصة للأصحاب والأقارب "المحسوبية" فالوضع

الذي آل إليه المجتمع يعود بالدرجة الأولى لأصحاب الدولة و إستراتيجيتها في تنمية الاقتصاد أو بالأحرى الركود والتدهور الاقتصادي والاجتماعي و المادي.

إن من خلال تحليل المقابلات توصلت إلى أن انتشار الهجرة غير الشرعية داخل الوسط الاجتماعي الجزائري هو نتيجة حاصل تحصيل لعدة مؤشرات ودوافع سواء كانت اقتصادية و اجتماعية و أمنية سياسية.

وأن المهاجرين غير الشرعيين لا يعطون أي اهتمام و مبالاة بالقوانين التي سوف يتم خرقها أو تطبيقها عليهم ومعاقبتهم بها جراء هذا الاختراق بعدم امتثالهم بها ويقومون بهذا بوعي تام وحرية مهما كلفهم الأمر سواء من الناحية المادية بمجازفتهم بمبالغ كبير نحو مصير مجهول من أجل الهجرة غير الشرعية أو من الناحية الحياتية بتعريض حياتهم للخطر المؤكد أو الموت أو بسلب حريتهم من خلال تطبيق القانون عليهم

5.1.I الأساليب والوسائل المساهمة والمساعدة في عملية الهجرة السرية:

تعرف الهجرة على أنها انتقال من بلد لآخر ولتحقيق هذه الغاية لا بد من توفير عدة وسائل و أساليب لممارسة هذا الفعل. و من أهم الوسائل التي يعتمد عليها المهاجرين غير الشرعيين هي القوارب الغير مرخصة، أو الزورق والتي له صفات تميزه كما هو مبين في الملحق رقم 1 "مواصفات القارب" والذي لا يحمل بعض المواصفات المنصوص عليها في القوانين العلامة والاسم ورقم التسجيل.

بالإضافة إلى عدم تأمين القارب والمنصوص عليه بأحكام المادة 192 من الأمر رقم 05-07 والتي تنص على أن كل سفينة مسجلة في الجزائر يجب تأمينها لدى شركة تأمين معتمدة بالجزائر عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بها وعن طعون الغير أيضا حسب مفهوم المادة 13 من هذا الأمر.

كما أن إهمال العلامات الخارجية للسفينة أو القارب، لا يحدد هويتها وهذا مخالفا لأحكام المادة 14 من القانون البحري والتي تنص: "تتكون العناصر المتعلقة بشخصية السفن، من الاسم والحمولة وميناء التسجيل و الجنسية"[1].

وكذا المادة 15 والتي تنص " يجب أن توضع العلامات الخارجية لتحقيق هوية السفينة بأحرف عربية ولاتينية على السفينة"[2].

وبناء على ذلك فان تصريحات المهاجرين لم تكن موافقة مع ما نصت عليه الأحكام والمراسيم إذ أن بعض القوارب لا تتصف بتلك الميزات، مجهولة وهويتها غير معرفة وهذا يعد مخالفا للقوانين المنصوص عليها في المادة 16 فالبعض يجهل خطورة غياب تلك المعلومات في القارب.

إضافة إلى التأمين "تأمين القوارب" المنصوص عليه في المادة 192 السابق الذكر، فمن خلال المقابلة التي أجريت مع المهاجرين اتضح أن التأمين غائب تماما، الأمر الذي

[1] محضر الجرائم المرتكب في البحر للهجرة الغير الشرعية PV l'amarine ص5
[2] نفس المصدر.ص5

يجعل نسبة الخطورة الإبحار بالقارب تعد كبيرة حيث أنها غير مؤمنة لدى شركة التأمين، إلى أن البعض الآخر من المهاجرين يجهلون فكرة التأمين.

أما الوسيلة الثانية المساهمة في الهجرة هي المال حيث لا يمكن لفرد من الأفراد اللجوء إلى الهجرة دون دفع النقود لصاحب القارب بحجة شراء قارب جديد أو محرك ذو نوعية رفيعة أو دون ذلك، فمن خلال التصريحات فان دفع المال هو إجباري، حتى وان توفرت جميع المستلزمات إلا في حالة شخص قريب، صديق أو من العائلة وكل حسب مقدوره أي الدفع يكون من 6 ملايين إلى 13 مليون فأكثر.

I.3 النظريات المفسرة للهجرة:

كلما اختلفت تعاريف الهجرة من طرف المفسرين ، فانه أيضا سوف تختلف في تفاسيرها من خلالهم، فالاقتصاديين يحللون و يفسرون ظاهرة الهجرة من منظور اقتصادي و الجغرافي من الناحية الجغرافية و الاجتماعيون يفسرونها من خلال ارتباط المجتمع بالجماعة لهذا فان لكل نظرية تفسير للهجرة وجهة نظر ترتكز عليها و من بين هذه النظريات ما يلي :

I.3.1النظرية الاقتصادية:

إن أنصار هذا الاتجاه يرجعون الهجرة إلى العوامل الاقتصادية لأنه من خلال هذا يهدف الفرد أو المهاجر من اجل تحسين مستواه الاقتصادي قصد تحقيق العيش بأريحية تامة لأن اقتصاد الدولة إذ لم يكن قوي مع اقتصاد الدول الأخرى فإنه لن يستطيع تلبية

حاجات المجتمع و سوف يصبح في عملية ركود أي أن تبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة و الأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى سوف تؤدي حتما إلى ركود في الأنشطة الاقتصادية القوية عالية المستوى سوف تؤدي حتما إلى ركود في أنشطة الاقتصاد الضعيف و إن هذا التفاوت في العلاقات غير المتكافئة تزيد من حدة التشجيع عن الهجرة من أجل تحسين المدخول الفردي لهذا فإن "الملوك الهجري للمهاجر يساير نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظم منفعة اقتصادية من خلال قيامه بالهجرة"[1]

2.3.I النظرية الجغرافية:

إن التفسير الجغرافي يقوم أساسا على دراسة تفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي نحو مجتمع جديد قد تم جذبه من خلال الطبيعة الجغرافية و المناخية و تساعده في تحقيق مكاسب ، و كذا من خلال نظام الاجتماعي الذي يعلب دورا كبيرا و له تناسق مع مستوى الثقافي فالنظام الاجتماعي يبني أساسا على المستوى الثقافي لهذا لهم علاقة وطيدة و هذا ما يترك و يساعد في عملية الهجرة، فالمناطق التي تتوفر فيها مكاسب و سبل العيش في وقت معين ليست كمناطق تتوفر فيها هذه الشروط طوال العام

2.3.I النظرية الثقافية:

ينظر أصحاب النظرية الثقافية إلى أن الثقافة لها وزن الميل إلى الهجرة داخل الوسط الاجتماعي خاصة من خلال امتزاج الثقافات خصوصا مع الأفراد والأشخاص المهاجرين

[1] د.أبراهيم زروقي. "الجرائم العابرة للحدود الجزائرية. مظاهرها وثقافة مواجهها"، دار النشر :الجامع الجديد. محل 2 تعاونية الدواجن ، حي الدالية، الكيفان. تلمسان. الجزائر.ص104

داخل أو خارج البلد فينتج ثقافة الهجرة بين الأوساط الاجتماعية مما يخلق حراك هجري وهذا ما يطلق عليه بالتأثير الثقافي ف "إن إنتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل او خارج حدود المجتمع إنما يحدث لإمتزاج الثقافة و الدوافع الإقتصادية"[1] فا الإحساس بعدم الإندماج داخل الوسط الإجتماعي لمجموعة من الأفراد من خلال ثقافتهم وإحساسهم بعدم الرضا بالمكان الذي هم فيه فيسعون إلى تحسين مستواهم بالهجرة

3.3.I نظرية التنظيم الاجتماعي:

يقول mengalam "أن كل مجتمع يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع و نظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين و ذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة و أعني بها النسق الثقافي و الاجتماعي و نسق الشخصية"[2]

و بطبيعة الحال فانه معلوم أن كل مرحلة و مدة زمنية تتم من خلالهما تغيرات داخل الوسط الاجتماعي في أي مجتمع و من خلال هذا فانه تتغير الثقافات للأفراد و تتصادم فيصبح المهاجر يرى أنه لم يصبح يرى أنه في ظل هذا التغيير أنه يتلاءم معه و مع قدراته و ثقافته في استقرار شخصيته و كذلك طموحاته و أهدافه حيث هذا التغيير يصبح بمثابة عائق اتجاه فيقرر الهجرة من أجل البحث عن متطلباته

فالهجرة تؤثر و تتأثر بالنظام الإجتماعي لكل من منطقتي الجذب و الطرد وكذلك القيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية

[1] مصدر سبق ذكره ص108
[2] نفس المصدر ص108

4.3.I نظرية الدفع و الجذب:

تستفيد هذه النظرية فلسفتها من أفكار و تصورات الجغرافي البريطاني إدوارد رافنستاين في عام 1889 التي طورها الأستاذ إفريت لي حيث خلص في دراسة له بعنوان " نظرية الهجرة" إلي أن بلد المهاجر الأصلي و البلد المهاجر إليه ، عوامل دفع و عوامل جذب و عوامل محايدة و جميعها تدخل في عملية اتخاذ قرار الهجرة [1]

فالبلدان المتقدمة و المتطورة لها عوامل تجذب المهاجرين إليها وإن هذه العوامل التي تجذبهم تكون مادية قبل كل شيء بحيث يكون أجر العمل أفضل فكل ما يسعى المهاجرون إليه هو تحسين مستواهم المادي من أجل تحسين ظروف عيشهم و تلبية متطلباتهم وإن للمناخ أيضا دور في ذلك.

إن لدى هذه الدول ميزات عوامل أخرى تقوم بجذب المهاجرين لها كالميزات في النظام التربوي بحيث يضمن الراحة وتحقيق أفراد نابغين ذو كفاءات عالية وعقول نامية و واعية بالمنظومة الاجتماعية منذ الصغر للأطفال و لما توفره من حماية صحية في القطاع الصحي و مساعدة في ذلك ولما توفره من عدل و أمان وإن في هذه البلدان المتقدمة يتم فيها ضمان مستقبل المهني

ومن العوامل الدافعة أن البلدان الأصلية لم تحقق هذه العوامل و التوازن الاجتماعي وكثرة البطالة فيها و الفقر ولما تحتويه من صراعات في المجال السياسي

[1] مصدر سبق ذكره. ص115

4.I الخصائص السوسييو مهنية :

إن المبحوثين من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 سنة إلى 35 سنة وأن أفراد العينة ينحدرون من وسط المدينة بالغرب في الجزائر بولاية وهران في منطقة تعرف باسم حي بوعمامة كوكا حيث كثرت نسبة العاطلين عن العمل فيها و البطالة

إن معظم أفراد العينة لديهم مستوى التعليمي يفوق المتوسط و آخرون من مستوى ابتدائي و ثانوي ، كما أن أفراد العينة منهم من ذو مستوى اقتصادي للعائلة متوسط ومنهم من مستوي ضعيف من ناحية المدخول وأن كل الأمهات ربات بيوت ومن المبحوثين من كان داخل القفص الزوجية و خرج منه بطلاق وكذلك هناك منهم من يمارس أعمال بأجور ضعيفة وهناك من يمارسون نشاطات حرة مشروعة أو غير مشروعة وأن غالبية المبحوثين لديهم الآباء هم الذين يقومون بالإنفاق عليهم رغم كبر سنهم.

فالإبحار للوصول إلى الضفة الأخرى ليس بالأمر السهل ورغم ذلك يعتبر الطريق والوسيلة الوحيدة للعيش بعيدا عن المشاكل والاستقرار ماديا ونفسيا، إلا أن الهجرة السرية هي غير شرعية وتعتبر مخلة للأحكام والتشريعات والقوانين والأنظمة، يعاقب من يخالفها حسب القانون البحري، فرغم وجود أنظمة وقوانين مسطرة وعقوبات إلا أنها لم تستطيع الحد من هذه الظاهرة المشينة لمجتمعنا.

ودليل على ذلك أن المهاجرين يقوم بجمع أموال تتراوح ما بين 120000 دج إلي 300000 دج للمهاجر الواحد مقارنتا بما هو منصوص عليه في القانون 172 من قانون

العقوبات الجزائري الذي يعاقب كل مهاجر غير شرعي بغرامة مالية تتراوح ما بين 20000 دج إلى 60000 دج وهذا ما يدل إلا على شيء ألا وهو عدم فعالية القوانين

وعلي أثر ذلك فإن الأوضاع المزرية و التي آلت إليها الظروف قد دفعت بالمهاجرين غير الشرعيين إلى المخاطرة بحياتهم من أجل البلوغ الضفة الأخرى من أجل تحقيق أحلامهم و المتمثل في تحقيق العيش بكرم و الأمن وتحسين المستوى المعيشي عن طريق ضربهم لشتى القوانين و العقوبات و العوائق عرض الحائط

إذن من خلال هذا التحليل للفرضيات المطروحة نجد أن سبب إنتشار الهجرة غير الشرعية هي نتيجة عدة دوافع مع عدم فعالية القوانين من الحد منها وفشل سياسة الدولة في التصدي لهذه الطاهرة مع دراية المهاجرين غير الشرعيين بهذه السياسات و القوانين و العقوبات

1.4.ا العلاقة الاسرية:

لا حضنا أن كل المبحوثين لهم علاقة جيدة ووطيدة مع أسرهم وهم متلاحمون مع بعضهم البعض ولاكن وضعية معيشتهم أدت بهم إلى الهجرة غير الشرعية من أجل تحسين مستواهم المعيشي ومستوى أسرتهم من الناحية المادية و المعنوية وهذا ما أكدته المقابل الأولى 1 " ماعندي حتى مشاكل مع الدار المشكل راه كي ما تفرجش عليهم ولا تعاونهم " وفي تصريح للمبحوث 2 " ياخويا الوالدين دايرهم فوق راسي و نساعفهم مالقري راني كبير وجامي لكان عندنا مشاكل في دار تعلمنا قاع نكونوا متعاونين" وفي المقابلة 4 " الحمد لله حنا أسرة

متعاونة على هاذ الدنيا و المشاكل مابيناتناش قاع متفاهمين مالقري لوالدين الله يرحمهم " و صرح أيضا في المقابلة 5 " ملي نعقل علا روحي ونا صغير معنديش مشاكل مع الدار " وقد كان المبحوثين يعملون من أجل المساعدة العائلية من ناحية ومن ناحية أخري من أجل تجهيز مبلغ للهجرة غير الشرعية من أجل تحسين الظروف المعيشية التي يعيشونها في الجزائر

2.4.I وضعية المهاجر قبل و بعد العودة:

وقد كان المبحوثين حسب ما صرحوا قلقين و متعجلين من أجل الانطلاق نحو أوروبا وقد كانت وضعيتهم صعبة في عملية التجهيز للرحلة ومتحمسين لها لما ينتظرهم من أمل في تحسين ظروفهم هناك وتحقيق أحلامهم وهذا ما صرح من قبل المقابلة الأولى1 "ياخويا أنا قبل ما نحرق كانت مخلطة عليا نحوس غي ندير حل لعمري ونريح وكي رجعوني متبدل والو بلعكس زادت عليا خسرت الدراهم باطل " وكذلك في المقابلة 10" انا هنا ماسويت والو ومارانيش قاع حاس روحي راني في بلادي لا خدمة لا والوا و زيد يردوك تسمى راني غي في بلاستي ندور وماتسقم والو "

وفي المقابلة 7 " ياخويا غي كيف كيف راه معكس في هاذ البلاد معكس غي لي عنده العرف عايش خسرت دراهم وردوني بصح نعاود نروح غي هنا لمنقعدش " وفي المقابلة 6 " ياخويا راك تشوف مخلوناش قاع نروحوا و نبنو حياتنا لهيه رانا هنا مادايرين والوا عند 37 عام وماشي متزوج وزيد حرقت خليتها لحالة متعجبش و ردوني لقيتها زادت كتر ملي كانت

ايا هذي بلاد تقعد فيها " وفي تصريح الحالة 4" ياخويا أنا ماشي غردي نحرق البلاد راها صدمة في حيط ياهي بلاد الخير بصح مبان والو درت شعال من خطرة الفيزا مكانش مالقري خدام أملا الحرقة سلاكها، شولا نتا كاره وقانط وتحرق ويزيدو يحكموك و يردوك تهبل "

إذن فقد كانت وضعيتهم بعد عودتهم من الهجرة غير الشرعية جد صعبة فمنهم من تم الإمساك بهم في عرض البحر من طرف القوات الجزائرية البحرية ومنهم من تم الوصول بنجاح إلى الضفة الأخرى وتم الإمساك بهم من قبل رجال الأمن في بلادهم دون وثائق و عند إحالتهم إلى البلاد وعدم تحقيق الحلم بتحسين مستواهم وأحلامهم أزمة وضعيتهم وأحوالهم فمنهم من تم معاقبتهم عن طريق سلب حريتهم وسجنهم بسبب إعادتهم محاولة الهجرة بطريقة غير قانونية ومنهم من عوقبوا بغرامات مالية ولم يسجنوا و قد كلهم أصيبوا بالحزن جراء ذهاب تعبهم سدى و الأموال التي بدلوا مجهودا في جمعها و مازالوا يسعون من أجل إعادة ذلك لأنه لا أمل لهم في تحقيق أحلامهم هنا و خاصة أنهم تركوا البلاد تحت ظروف مزرية وبعد عودتهم وجدوا أن تلك الظروف زادت حدتها و تأزمها وخاصة عندما بدؤوا من الصفر في تجهيز أنفسهم ماديا و معنويا من أجل المشروع المنشود ثم في رمشت عين كل شيء يذهب سدا فوجدوا أنفسهم في حالة نفسية يرثى لها وخاصة وأنهم عازمون على المحاولة مهما كلف الأمر.

3.4.I الوسائل:

إن عملية الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر حاليا هي معروف فكلها تكون عن طريق الزوارق الغير الرسمية أي بدون وثائق ولاكن ما يجذب انتباهنا أنه الآن أصبحت الزوارق أو القوارب العادية ضعيفة المحرك ليست من أولويات المهاجرين بل القوارب القوية و الضخمة هي وجهتهم من أجل في حال تعرض حرس السواحل لهم يستطيعون مقاومتهم و الهرب منهم و كذلك تمكنهم من الوصول بسرعة إلى وجهتهم وما تحققه لهم من أمان ولاكن برغم من هذا إلا أن حرس السواحل لهم وسائل مطورة وهذا ما استعمله المبحوثين لدينا وتمثلت هذه الوسائل فيما يلي :

- قارب من نوع semi-rigide
- لا يحمل علامة
- الإسم : من دون إسم
- رقم التسلسلي : بدون رقم تسلسلي
- محرك قوة 125 حصان بخاري
- نوع المحرك يماها

خلاصة الفصل الأول

إن للهجرة غير الشرعية عوامل أدت بها إلى الإنتشار داخل الوسط الإجتماعي أو في البلدان و من أهم العوامل الأساسية التي ساهمت في هذا هي العوامل السياسية و الأمنية و الإقتصادية الإجتماعية فإن تدهور هذه المستويات وعدم رقيها وتطورها في تحقيق التوازن الإجتماعي وفي القضاء على المشاكل الإجتماعية وتحقيق التوازن يولد ضغطا داخل الوسط الإجتماعي مما يولد الإنفجار و الهجرة غير الشرعية ماهي إلا جزئ صغير من هذا الإنفجار فينتجع عن ذلك إنعكاسات سلبية تمس هذه العوامل المذكورة

الفصل الثاني:

الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري

التمهيد

كانت تمارس الهجرة على وجه الأرض بكل حرية تامة وتسمح للإنسان بالتنقل في كل أرجاء الكرة الأرضية في ضل البحث عن مكاسب العيش الأفضل لحياته اليومية وبحث عن الظروف الطبيعية له وتساعده في عملية الإستقرار لمرحلة معينة أو مدى حياته و لاكن مع مرور الزمن و التطور و عصرنة العالم عامة و الدول خاصة فقد اصبحت تعبر عن هذه الدول بحدود تخول الدخول لها وفق قوانين تتخذها وإجراءات لمن يريد ذلك بطريقة صحيحة بحيث لم تكن الهجرة تعرف هذا من قبل وكانت دون تقيد وعلى ضوء هذه العصرنة فقد قامة دول العالم بإنشاء وزارات ووكالات خاصة بالهجرة كاعتراف دولي إذ لم يكن هذا موجود في الماضي ولم يكن هناك ما يسمى بالهجرة غير الشرعية وعلى ضوء هذا التطور قامة الدول العالم بسرعة على وضع قوانين تشريعية من أجل تجريم الهجرة غير الشرعية

ومن خلال هذه القوانين و التشريعات المتخذة من طرف دول العالم يمكن للمهاجرين السفر و ممارسة الهجرة بصفة قانونية ان توفرت فيهم هذه الشروط القانونية ومن خلال هذا فقد ادى بمعظم المهاجرين إلى انزعاجهم من هذه القوانين اذ اصبحت الهجرة لا تمارس بكل حرية وتتم وفق معايير شبه تعجيزية لبعض المهاجرين الذين لا تتوفر فيهم هذه الأليات التي تخول لهم ممارسة الهجرة بطريقة قانونية مما أدى بذلك إلى سعيهم لتحقيق مبتغاهم بطرق مختلفة من اجل عبور الحدود الدولية البحرية و البرية و الجوية وهذا ما هو ملاحظ في الدول العربية بعد غلق معبر مضيق جبل طارق مما جعل الجزائر وجهة المهاجرين لما لها مركز مهم من البحر الابيض المتوسط وسهولة ممارسة الهجرة غير الشرعية و جعلها أيضا كمحطة رحلتهم

والواقع أن معالجة هذه الظاهرة يجب أن يتسع مداه إذ لا تكفي في المعالجة الذهنية وحدها وبإحكام الرقابة على الحدود البحرية البرية بمنع المهاجرين المتسللين ولا يكفي إيجاد منظومة عقابية تنفذ القوانين و العقوبات، وكذلك المعالجات تبقى قاصرة غير منتجة خاصة إذا علمنا أن الهجرة غير الشرعية ولدت مشاكل اقتصادية أثرت في التنمية المحلية بإهدارها الكفاءات و القدرات ، وأخرى اجتماعية كانت انعكاساتها على الأسرة و المدرسة و المجتمع عموما وأخرى نفسية حيث دفعت بالكثير من الشباب إلى تعطيل قدراته وعدم توظيفها لصالح بلاده همه الهجرة لما وراء البحر

II.1 تجريم الهجرة غير الشرعية

لقد أضحت الهجرة غير الشرعية جريمة كغيرها من الجرائم لدى مختلف دول العالم ، و لم تكن الدول لتضع قوانين معالجة للهجرة غير الشرعية لولا المشاكل التي أفرزتها الهجرة من خلال حالات الغرق و الموت التي يتعرض لها المهاجرون من خلال قطعهم البحر بإضافة الى أنه قد أصبح لهؤلاء المهاجرين مهربين يقومون بتهريب الراغبين في الهجرة بأسعار معينة كما هو ملاحظ في المادة 303 مكرر 30 فانه ينص على:" يعد تهريب للمهاجرين القيام بتدابير الخروج الغير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى"[1]

و ان الهجرة غير الشرعية تقيم على ركنين أحدهما مادي و يقصد به الواقعة أو المظهر المادي للجريمة بحيث تتمثل في نشاط الفاعل و التي تحققها بنشاطه كما هو مذكور في القانون أعلاه حيث أن سلوك المهرب للمهاجرين هو السلوك الخارجي الذي يصدر عنه في عمله و إن هذا السلوك هو الذي يجب أن يتوفر من أجل وجود الجريمة فلا يمكن اسناد لأي شخص جريمة الا اذا خالف الحضر أو الأمر كما هو منصوص في القانون فيسلك مسلكا على خلاف ما يأمر به القانون و أما الركن المعنوي فهو:" جريمة تهريب المهاجرين جريمة عمدية تتطلب قصدا عاما ، فالقانون يفترض في الجاني عمله بأنه يقوم بفعل مجرم في القانون، كما يشترط توجه إرادة الجاني المعتبرة قانونا إلى قيام بهذا الفعل المجرم و تحقيق نتيجة"[2]

أي أن المجرم لا بد و أن يقترف خطأ قصدي اتجاه هذه القوانين بعدم الاهتمام لها و المبالاة سوى تحقيق مبتغاه في عملية التهريب للمهاجرين منفعة مادية مالية أو المنفعة أخرى.

[1] د.عبد الحليم بن مشري،"جريمة تهريب المهاجرين من منظور قانون العقوبات الجزائري"،مجلة الاجتهاد القضائي،العدد8
[2] نفس المصدر،ص47

2.II الهجرة غير شرعية في التشريع المغربي و التونسي و الجزائري

يشهد العالم العربي حركة موجة الهجرة غير الشرعية خاصة دول المغرب و التي تتمثل في الجزائر، المغرب، لبيا و تونس لحكم موقعها الجغرافي الذي يساعد و يسهل في عملية انتقال المهاجرين من مختلف البلدان إليها نحو دول أرويا و من أجل التقليل و كبح هذه الظاهرة فقد قام المشرعون لهذه الدول على و ضع قوانين تعاقب كل مرتكبين عملية الهجرة و مهربي المهاجرين و مساعدتهم في ذلك

1.2.II – التشريع المغربي:

تعتبر بلاد المغرب معبرا أساسيا لكل الراغبين في الهجرة غير الشرعية لما لها من سهولة الشبكات الهجرة غير الشرعية في ممارسة أعمالها بسبب اقترابها بحدود اسبانيا و هذا ما يجعل أغلبية المهاجرين يستهدفون الهجرة إلى اسبانيا عن طريق المغرب سواء كان بالبحر أو بطرق أخرى. و من أجل التقليل و محاولة القضاء على الهجرة السرية و هذه الشبكات نص المشرع المغربي في المادة 48 من قانون رقم 03196 01 المغربي على ما يلي : " يعاقب بغرامة مالية تتراوح ما بين 5000 و 10.000 درهم كل مسافر، ناقل أو محاولة النقل اللذان ينقلان إلى التراب المغربي أجنبيا قادما من بلد أخرى دون أن يكون حائزا على وثيقة سفر أو عند الاقتضاء على تأشيرة المطلوبة بموجب القانون أو بموجب الاتفاق الدولي المطبق عليه بحكم جنسيته"[1]

إذن من خلال تحليل هذا القانون نلاحظ أن المشرع المغربي قد قام بالتشديد على كل ممارسي الهجرة غير الشرعية و مهربي المهاجرين نحو الوجهة الأخرى و كل من يساعد على تدبير ذلك سواء عن طريق البحر أو عن طريق سبته الذي يعتبر ممر لدخول إلى اسبانيا

[1] زناتي نبيلة،كركور صارة، "جريمة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري والمقارن"، جامعة عبد الرحم ميرة ،كلية الحقوق ،س 2015/2014

II-2.2 التشريع التونسي:

أما التشريع التونسي فهو أيضا قام بوضع قانون صارم من أجل التقليل من هذه الظاهرة لأنه كما نعلم بأن تونس لها موقع استراتيجي كغيرها من دول المذكورة أعلاه التي تطل على البحر الأبيض المتوسط و تساعد في التوجه نحو أرويا و بما أن تونس تعتبر قبلة سياحية عالمية فقد تسهل هذا في عملية الهجرة و اعتبارها أحد أهم مراكز العبور نحو دول الخارج فقد نص المشرع في القانون التونسي الذي عدل سنة2004 و الذي ينص :" في فصل 38 على جريمة تهريب المهاجرين من خلال استعماله مصطلحات التي جاءت في النص كما يلي :..... كل من أرشد أو دبر أو سهل أو ساعد أو توسط أو نظم بأي وسيلة كانت و لو دون مقابل دخول شخص إلى التراب التونسي أو مغادرة خلسة سواء تم ذلك برا، بحرا ،جوا من نقاط العبور غيرها"[1]

إذن خلال هذا النص المعروض أمامنا فقد قام مشرع التونسي بعملية حصر شاملة لكل نوايا و أفعال اتجاه هذه الهجرة غير الشرعية بمقتضى العدد منها اتجاه المساعدين و المهربين و أنها جريمة يعاقب عليها سواء كانت بمقابل أو دون مقابل.

II-3.2 التشريع الجزائري:

إن الجزائر في الوقت الراهن قد أصبحت كغيرها من دول العربية التي لها مكانة جغرافية مميزة يتخذها المهاجرون كمعبر لهم من أجل الوصول الى الضفة الاخرى و على هذا فان الجزائر أصبحت تستقبل الكثير من المهاجرين الوافدين لها من مختلف الجنسيات و هذا يخلف على الجزائر آثار سلبية لأنم هذه الهجرة غير الشرعية بدون وثائق و تتم خلسة و لهذا فان المشرع الجزائري سعى إلى وضع آليات قانونية من أجل الحد منها "فكان القانون 11-08 يوليو 2008 المتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم و تنقلهم في البلاد"[2].

[1] نفس المصدر
[2] مصدر سبق ذكره ص 49

إن هذا القانون يخضع له المهاجرين الذين دخلوا بلاد دون الخضوع إلى إجراءات شرعية للدخول و الخروج من بلد الأصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو أي شخص كان يحاول تسهيل ذلك لأجنبي على التراب الوطني يعاقب بالسجن من سنتين إلى 06 سنوات و غرامة مالية تقدر ب 60.000الى 20.0000 دج و لقد جاء هذا القانون من أجل التعامل مع الهجرة في إطار قانوني معهم وفقا لوضع تدفق الهجرة التي تواصل نموها دون توقف من أجل السيطرة المطلقة على تنقل لأفراد لاسيما عبر الحدود حيث لا تصبح الهجرة غير قانونية.

إذن إن القوانين التي نصتها كل من دول الجزائر ، المغرب و تونس كان هدفها ايجابيا و هو السعي من أجل التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق تطبيق هذه القوانين المذكورة في عملية الردع على كل مهاجر أو مهرب أو كل من يقدم مساعدة عن قصد أو دون قصد.

أما النقائص الملاحظة هو أنه يتم دراسة هذه القوانين دراسة محكمة و الدليل على ذلك أنه كل مرة يتم تعديل على هذه القوانين من خلال المشرعين من أجل غلق ثغرات تستخدم لصالح المهاجرين غير الشرعيين في اختراق هذه القوانين و استغلالها لصالحهم سواء أثناء ممارسة الهجرة غير الشرعية أو أثناء مثولهم أمام القضاء.

فا المشرع الجزائري يجب عليه ان يقوم بتوحيد النصوص القانونية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية من حيث التجريم ومن حيث العقوبات المقرر لذات الفعل الإجرامي

و كذلك يجب عليه إعادة النضر في المادة 303 المكرر 30 فقد كانت تقتصر العقاب على من يقومون بتهريب المهاجرين خارج التراب الوطني دون مراعاة المهربين الذين يقومون بإدخالهم إلى داخل التراب الوطني بطريقة غير قانونية

أما المشرع المغربي فقد كان عكس المشرع الجزائري فقد ركز على من يقومون بتهريب المهاجرين وإدخالهم بطريقة غير شرعية و خلسة إلى البلاد دون النظر في ممارسة هذا الفعل نحو دول الخارج كا إسبانيا عبر مختلف الطرق غير الشرعية

و أما المشرع التونسي فقط سعى اجتهاده في الحصر من كل الجهات للهجرة غير الشرعية في نصه متفاديا بعض نقائص المشرع الجزائري و المغربي في عملية التهريب المهاجرين وممارسة الهجرة غير الشرعية سواء عن طريق الدخول و الخروج من البلاد

II.3. تطبيق القوانين والمواد المنظمة عقوبة و مخالفة القوانين التي ينص عليها القانون البحري:

إن ما نص عليه القانون البحري يطبق على كل مهاجر يغادر تراب الوطن بصفة شرعية أو غير شرعية، فالمهاجرين غير شرعيين تطبق عليهم القوانين التي تم مخالفتها وتنص هذه القوانين على:

أولا: " :دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين (2)إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 إلى 60.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول .وتطبق نفس العقوبة على آل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود[1]"

وبهذا فان المهاجرين ينتهجون هذه الصفة غير الشرعية رغم درايتهم بالعقوبات التي نصت عليها القوانين حتى وان لم يكن لهم معرفة تامة بالمواد واللوائح المنصوص عليها للهجرة غير شرعية بصفة مباشرة إلى أن لهم دراية بالعقوبات الموجهة لهم.

كما أن العديد من المهاجرين صرحوا بعدم درايتهم بما تنص عليه القوانين حرفيا في المواد، إلا أنهم يدركون وجود قوانين تنص على ذلك.

[1] قانون العقوبات المعدل سنة 2012،ص57

صرح المبحوث في المقابلة رقم 6 "plus part فينا ميعرفوش القوانين شيقولوا بصح العقاب قاع يعرفوه".

وفي المقابلة رقم 1 "قاع يعرفو شكاين باين الدراهم والحبس هذا هو القانون".

والمقابلة رقم 8 " واه على بالي بلي كاين قوانين بصح normal مكانش حاجا مفيهاشrisk، حدهم يقولولك خلص دراهم ولا سورسي".

وبذلك فقد أدلت هذه المقابلات بأن الفئات المهاجرة لها دراية بالقوانين المطبقة أو بالأحرى بما تنص عليه هذه القوانين ورغم ذلك ينتهجون طريق الهجرة غير شرعية لعدة أسباب السابق ذكرها، فاتخاذ هذا الطريق في مغادرة الوطن يعد جريمة في حق مرتكبها تطبق عليه القوانين والعقوبات من المادة 175 للقانون البحري، فالمهاجرين السريين يدركون العقوبات فيما يخص السجن لعدة شهور وغرامة مالية إلا أنهم يفضلون المغامرة ضنا منهم سينجحون فيها.

ثانيا: "جنحة إهمال العلامات الخارجية لهوية السفينة: والمنصوص عليها في المادة 14 و15 و17 من القانون البحري حيث نصت أحكام المادة 14 متعلقة بشخصية السفن من الاسم والحمولة وميناء التسجيل والجنسية.

وهذه المعلومات يجب أن توضع على السفينة لمعرفة هوية السفينة وعلى مخالفيها عقوبات نص عليها القانون من هذه المادة.

أحكام المادة 15 والتي تنص على انه يجب إن توضع العلامات الخارجية لتحقيق الهوية السفينة بأحرف عربية ولاتينية على السفينة[1]".

أولى هذا القانون من المادة أن تكتب معلومات السفينة باللغة العربية واللاتينية.

وكذا أحكام المادة 16 والتي تنص أنه يجب أن تحمل كل سفينة اسما يميزها عن العمارات البحرية الأخرى.

وأحكام المادة 17 يجب أن توضع اسم السفينة على مقدم السفينة وعلى كل طرف فيه، ويكون اسم ميناء تسجيل السفينة موضوعا تحت اسمها الوارد على مقدمتها.

فعدم تدوين المعلومات السابق ذكرها حول السفينة يعد مخالفة لصاحب السفينة ويعاقب عليها كأي مخالفة أخرى.

ثالثا: "جنحة الإبحار بدون وثائق والمنصوص عليها بمقتضى المادة 189 بين القانون رقم 98 –05 المؤرخ بتاريخ 25 جوان 1990 والذي أدلى "كل سفينة تقوم بأعمال الملاحة يجب أن تحمل على متنها شهادات الملاحة المسلمة من طرف السلطة الإدارية البحرية" [2] و كذلك تضمن القانون البحري عدة أحكام متعلقة بالهجرة الغير شرعية، أهمها العقوبات المنصوص عليها في المادة 175 والمادة 479 من القانون البحري، والمادة 508 من القانون البحري والمادة 517 من القانون البحري والمادة 192 من الأمر رقم 95/07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق ل 25 يناير 1995 المتعلق بالتأمينات.

[1] محضر الجرائم المرتكب في البحر للهجرة الغير الشرعية PV l'amarine
[2] نفس المصدر

أولا: جنح مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية:

المنصوص والمعاقب عليها بمقتضى أحكام المادة 175 الفقرة 01 مكرر من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/04/25.

والتي تنص "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب الحبس من شهرين إلى ستة (6) أشهر وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 60.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مهم بمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية والبحرية أو الجوية.

ينص هذا القانون على تطبيقه في حالة مخالفة واجتياز القانون بحيث يعاقب بالسجن لعدة شهور تتراوح ما بين شهرين و6 أشهر.

وهذا ما أدلى به المهاجرين الذين تم استجوابهم في المقابلات حيث صرح المهاجر في المقابلة رقم 5 "حكموني أنا وصحابي moi 3 حبس وممبعد جبونا للبلاد كل واحد وشحال يخلوه".

والمقابلة رقم 7 أدلت على أنه تم القبض عليه لمدة ستة أشهر كاملة.

وصرح المبحوث في المقابلة رقم 9 "كي يحكموك باينة بلي غادي نخلصو وعلبالنا، هي الحاجة اللولا يدولنا الدراهم تاوعنا تسمى قاع هاذ التعب يروح باطل، وخطرات يسوطونا ولي ينجم كيفاه يهرب يهرب ولا يشرعونا ويطلقونا".

إذن دلت هذه التصريحات على أن القانون ساري في المجتمع ويطبق على مخالفيه متخذي الهجرة غير شرعية طريقا سريا نحوى الضفة الأخرى.

كما أن انتحال هوية أو استعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة يعاقب صاحبها حسب القانون المنصوص عليه.

ويعاقب المهاجر غير الشرعي حسب المادة من القانون البحري بدفع غرامة مالية تتراوح ما بين 20.000 دج إلى 60.000 دج وذلك لمخالفة القوانين والأنظمة.

ثانيا: جنح إهمال العلامات الخارجية لهوية السفينة:

هي جنحة منصوص ومعاقب عليها في المادة 508 من القانون البحري وتنص "يعاقب الحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية من 10.000 إلى 50.000 دج كل شخص يعاقب نتيجة إهمال الأحكام القانونية المتعلقة بالعلامات الخارجية لهوية السفن.

وهذا ما صرح به العميل بالميناء

ثالثا: جنحة الإبحار بدون وثائق: أدلى سجل القانون البحري على أن "كل شخص يمارس الملاحة البحرية دون أن يكون حائز على رخصة أو بطاقة تنقل أولا ستظهر بتلك الوثائق عند أول تفتيش تقوم به السلطات المكلفة بالمراقبة، يعاقب بغرامة من 20.000 دج إلى 50.000دج كما تفرض عقوبة الحبس من شهرين إلى ستة أشهر إذا تسلم المذنب رخصة أو بطاقة تنقل عوض سجل الطاقم أو إذا اجر بوثائق انتهت صلاحيتها.

II.3.1التشريع الجزائري تجاه الهجرة غير الشرعية

يمثل الجدولين الآتيين الحالات التي قمنا بمقابلتها مرفقة مع النصوص القانونية و التي سوف من خلالها يتم تحديد هل تم تطبيق القوانين وما مدى فعاليته ورأيهم حول هذه القوانين

الجدول الرقم 1

رقم المبحوث	العمر	عدد مرات الهجرة غير الشرعية	هل طبق عليه النص القانوني	رأيهم حول هذا القانون	عدد المرات التي ضبط فيها
1	27	مرة	طبق	غير موافق	1
2	39	5 مرات	طبق	غير موافق تماما	2
3	29	مرة	طبق	غير موافق	1
4	33	مرتان	طبق	غير موافق	1
5	27	مرة	طبق	غير موافق	1
6	37	مرة	طبق	غير موافق	1
7	28	مرة	طبق	غير موافق	1
8	32	مرة	طبق	غير موافق	1
9	25	مرتان	يطبق	غير موافق	1
10	30	مرة	طبق	غير موافق	1

النص القانوني الأول للجذول الأول و المتمثل في:

"جنح مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية: وذلك في المادة 175 مكرر الفقرة 01 من الأمر رقم 09 –01 المؤرخ في 2009/04/25 فهذا الجنح هو قانون من قوانين الدولة المثبت في لوائح القانون البحري ساري على جميع المواطنين المهاجرين السريين والذي يتم معاقبتهم طبق القانون"[1].

إن ما لاحظناه من خلال الجدول الرقم 1 هو أن النص القانوني قد طبق على كل مبحوث حاول المغادرة للتراب الوطني بصفة غير شرعية وأن كل من ضبط في المرة الأولى لممارسته للهجرة الغير الشرعية فقد صدر القرار حوله ب الحبس لمدة شهرين غير نافذة و مبلغ يقد ب 20.000 دج في أغلب الأحيان فقليلا ما يصدر القرار ب الحبس لمدة 6 أشهر وغرامة مالية تقدر ب 60.000 دج للذين ضبطوا لأول مرة وهذا ما اقره المبحوثين خلال المقابلة وكما هو موضح في الجدول رقم 1. أما الأفراد الذين قد ضبطوا أكثر من مرة لممارستهم الهجرة غير الشرعية فسوف يحكم عليهم ب مبلغ يقدر ب 60.000 دج و حبس نافذة لمدة 6 أشهر وفي بعض الأحيان أكثر فالجريمة تكمن هنا وهذا ما أقره المبحوث 2 حيث كانت له عدة محاولات قدرت ب 5 مراة وقد ضبط مرتين وفر في 2 ونجح في الأخيرة حيث صرح " ياخويا كي حكموني خطرا اللولا وشرعولي شافو بلي دوسي تاعي ماليح مافيهش قضايا من قبل وجامي حرقت حكمو عليا شهرين سورسي و 20.000 ملاين دج و

[1] مصدر سبق ذكره

في لخطرا الزاوجا حكموا عليا 60.000 ملاين و 6 أشهر حبس وكانو باغيين كتر مزيا لافوكا عرف كيفاه يدافع عليا "

أما الحالات الأخري فقد حكم عليهم ب 20.000 دج و شهرين حبس غير نافذ لأنهم ضبطو لمرة واحدة فقط

وقد كانت كل الحالات غير موافقة على القانون لأن فيه مساسا به لهم من الناحية المادية ومن ناحية انه تم تسجيلهم لدى أنظمة الدولة على انه ممارسو فعل إجرامي لخرقهم للقانون الدولة وقد تم سجيل ذلك في سجلاتهم و ملفاتهم الشخصية

وقد تشابهت اقوال المبحوثين وتمثلت في " غي حنا بغينا نفرجو علا رواحنا و خسرنا دراهم و حكمونا وزيد يقولك بروسي 20.000دج وسورسي و يوسخولك دوسيك و نولوا مأفشين عندهم "

أما المبحوث 2 فقد كان غير موافق تماما حول القانون لأنه ضبط في مرتين وقد فكان العقاب قد مس به سواء من الناحية المادية أو سلبه لحريته"

الجدول 2

رقم المبحوث	العمر	عدد مرات الهجرة غير الشرعية	هل طبق عليه النص القانوني	رأيه حول هذا القانون	عدد المرات التي ضبط فيها
1	27	1	لم يطبق	غير موافق	1
2	39	5	لم يطبق	غير موافق تماما	2
3	29	1	لم يطبق	غير موافق	1
4	33	2	لم يطبق	غير موافق	1
5	27	1	لم يطبق	غير موافق	1
6	37	1	لم يطبق	غير موافق	1
7	28	1	لم يطبق	غير موافق	1
8	32	1	لم يطبق	غير موافق	1
9	25	2	لم يطبق	غير موافق	1
10	30	1	لم يطبق	غير موافق	1

النص القانوني الثاني للجدول الثاني و المتمثل في:

جنحة إهمال العلامات الخارجية لهوية السفينة: والمنصوص عليها في المادة 14 و15 و17 من القانون البحري حيث نصت أحكام المادة 14 متعلقة بشخصية السفن من الاسم والحمولة وميناء التسجيل والجنسية

النص القانوني الثالث للجدول الثاني و المتمثل في:

جنحة الإبحار بدون وثائق والمنصوص عليها بمقتضى المادة 189 بين القانون رقم 98 –05 المؤرخ بتاريخ 25 جوان 1990 والذي أدلى "كل سفينة تقوم بأعمال الملاحة يجب أن تحمل على متنها شهادات الملاحة المسلمة من طرف السلطة الإدارية

من خلال المقابلات تبين لنا انه من خلال ضبط المهاجرين في محاولة الهجرة غير الشرعية قد وثق هذان القانونان في ملفاتهم مع القانون المذكور أعلاه من طرف وحدة مراقبة السواحل la marine وانه تم تبليغ عن هائلاء المهاجرين وتسليمهم إلى فريق الدرك الوطني وأنه بطبيعة الحال يقوم فريق الدرك الوطني بإعادة النضر في الموضوع ويقوم أيظا بتكوين ملف خاص به نحو كل مهاجر إستنادا إلى ملف التابع لوحدة مراقبة السواحل la marine ثم يقل هائلاء المهاجرين غير الشرعيين إلي المحكمة من أجل مواجهة التهم الموجهة إليهم و ما كان ملاحظ من خلا مقابلاتنا مع الحالات المدروسة أنه تم تطبق قانون واحد عليهم فقط ألا وهو القانون الأول وعدم تطبيق القانونين الثاني و الثالث وهذا ما أكده المبحوثين حيث تشابهت كل تصريحاتهم في " مزيا مطبقوهمش علينا لوكان طبقوهم تسما يزيدونا في

سورسي و خلاص تاع دراهم يزيدوا " مع العلم أن في حالة تطبيق القانون الثاني سوف يكون عقابه متمثل في الحبس من (2) شهرين إلى (6) أشهر مع غرامة مالية من 10.000 دج إلى 50.000 دج و كذلك في حالت تطبيق القانون الثالث سوف يكون العقاب متمثل في الحبس من (2) شهرين إلى (6) أشهر مع غرامة مالية من 20.000 دج إلى 50.000 دج

إذن وعلى اثر هذا فإن عند تطبيق كل هذه القوانين الثلاث فسوف نلاحظ أنه سوف تجمع كل الأحكام الموجهة لهم سواء من الناحية المادية أو من ناحية سلب الحرية و تطبيقها بمعنى أخر انه تجمع الغرامات المالية لكل قانون قد طبق وأصدر فيه الحكم وذلك جمع مدة الأحكام الصادرة في سلب الحرية لكل قانون وهذا ما لاحظناه من خلال المقابلات التي قمنا بها فقد كان يطبق القانون الأول فقط أما القانونين الأخريين فلا وحسب تصريحات الحالات فقد كانت تصريحاتهم متماثلة في قولهم " يديرو لي يديرو يطبق قوانين ما يطبقوش سمونا الهربة كيما كان الحال مابقات قعدا هنا و كرهنا معيشت الذل هذي " مع عدم موافقتهم لهذه القوانين وعدم الرضا بها وهذا دليل على أنه حتى لو طبقت كل القوانين حرفيا فإنه لن يتوقفوا عن الهجرة الغير الشرعية لما ألت إليه الظروف الاجتماعية و الاقتصادية لهذا نستنتج ان رغم تطبيق كل القوانين المتعلقة بالهجرة غير الشرعية إلا أنها لم تساهم في عملية الحد منها داخل المجتمع وعدم فعاليتها.

4.II مناقشة وتحليل الفرضية الأولى:

تعد دوافع وأسباب الهجرة غير شرعية ذات دوافع اجتماعية واقتصادية فقط.

من خلال الدراسة والمقابلات اتضح أن دوافع وأسباب العزوف للهجرة غير شرعية متداخلة فيما بينها بين الأسباب المادية والاجتماعية والاقتصادية، فالأوضاع المزرية التي يعيشها الشباب في بلادهم أدت بهم إلى اتخاذهم طريق الهجرة غير شرعية طمعا في الحياة الرغيدة في الضفة الأخرى.

فتصريحات المبحثين تختلف من مهاجر لآخر وعليه سنوضح أهم أسباب اللجوء الى الهجرة السرية، حيث أن أغلب المهاجرين الذين سلكوا هذا الطريق كان السبب وراء ذلك هو عدة عوامل متداخلة فيما بينها.

أولهما العامل (المادي) الاقتصادي، نقص في مناصب الشغل أو يمكن القول المحسوبية والرشوة، الأمر الذي هز ثقة الشباب المتخرج وعزيمته في البحث عن العمل واللجوء إلى الهجرة السرية.

فانتشار البطالة في المجتمع أصبحت ظاهرة ومشكل عويص يعاني منه أغلب فئات المجتمع الأمر الذي يحول إلى تدهور الأوضاع المعيشية إلى أوضاع مزرية لا يستطيع تلبية حاجياته وتوفير لقمة العيش.

ليس هذا فقط وإنما حتى العامل الاجتماعي المتمثل في السكن فان الشعب يعاني من (الإسكان) توفير السكن مما يخلق له عدة مشاكل مع أفراد العائلة من جهة وتوفير المال للكراء من جهة أخرى.

فالمشاكل التي يعاني منها هؤلاء تقودهم إلى طريق الهجرة غير شرعية.

فحتى الجانب المادي في احتياجات المواطن الجزائري .....وارتفاع في القدرة الشرائية جعل من هؤلاء الشباب فئة مهمشة تشعر بالتهميش والاستقلالية، الأمر الذي قادهم إلى التسول في بعض الأحيان.

ولكن كرامتهم فوق الجميع مما أدى بهم إلى انتهاج طريق الهجرة غير شرعية طمعا في حيات هادئة وراحة بال طويلة حتى وإن عوملوا بقسوة، فلا يشعرون بالذنب والإحساس بالإهانة لأنهم ليسوا في بلادهم الأم.

كما أن الضغوطات النفسية التي يعيشها اليوم من جراء البطالة والتهميش الاجتماعي من جهة والأسري من جهة أخرى لا تركيز في الاضطرابات النفسية والتوتر والاكتئاب الذي يقود إلى الهجرة السرية.

دون أن ننسى المحاولات التي قد قام بها المواطن لإجراء طلب التأشيرة والتي لم يقبل بها وتم رفضها.

فأسباب الهجرة غير شرعية متعددة لتعدد الأسباب في تصريحات المهاجرين دلت على أن عدم الاستقرار المعيشي وعدم توازن الدخل اليومي مع متطلبات الحيات وانتشار البطالة

رغم الثروات الباطنية وتعدد المؤسسات الصناعية التي يكون التوظيف فيها على أساس المحسوبية، الأمر الذي حطم حلم الشباب وفئة الكهول وحتى المرأة أصبح هاجسها الهجرة نحو الخارج.

فلا يمكن حصر دوافع اللجوء للهجرة السرية إلى عامل أو عاملين فهي متداخلة فيما بينها خاصة العامل الإعلامي الذي غرس في الشعب حب الهجرة والمغامرة بحياتهم من أجل الوصول إلى الضفة الأخرى التي سلكها العديد من المهاجرين ونجحوا فيها.

فهذه الأسباب كفيلة للجوء الفرد للهجرة السرية، فالدولة لم تستطع تحسين من وضعها وتحقيق احتياجات شعبها الأمر الذي دفع بالعديد اتخاذ طريق الهجرة غير شرعية.

فما يعيشه المجتمع اليوم إنما هو من جراء سوء سير نظام الدولة والقوانين التي باءت بالفشل، فالقوانين التي وضعتها طبقت ولكن لم تكن لها فعالية.

فالفرضية القائلة : تعد العوامل الاجتماعية والاقتصادية دافع للجوء إلى الهجرة غير شرعية قد تحققت في الميدان ولا كن يجود عوامل أخرى متداخلة فيما بينها أدت إلى اتخاذ طريق الهجرة غير شرعية.

5.II مناقشة وتحليل الفرضية الثانية:.

تعتبر العقوبات والقوانين التي تسيرها الدولة بينة لدى المهاجرين فهم بدراية حول ما ينصه القانون البحري من عقوبات لمخالفيه، فتلك القوانين لا يدركونها مادة تلوى الأخرى، وإنما مضمونها معروف لدى العديد من الأفراد من (السجن) بعقوبة السجن إلى دفع غرامة

مالية وهذا القانون يطبق على كل من يقوم بالإخلال بالأحكام التشريعية حتى على صاحب القارب الذي يهمل علامات القارب، فتطبق عليه جنحة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية وجنحة إهمال علامات القارب، ورغم ذلك ينتهجون طريق الهجرة غير شرعية

فالأفراد الذين يهاجرون بصفة غير شرعية هم بدراية حول القوانين والعقوبات فالمهاجرون لا يهمهم ما هو قانوني وغير ذلك فالأمر الوحيد الذي يهمهم هو الإبحار والاستقرار في البلد الآخر رغم الصعوبات التي يواجهونها. وعلى هذا فإن الفرضية الثانية لم تتحقق في الميدان

II.6 مناقشة وتحليل الفرضية الثالثة:

إن انتهاج الدولة وتسطيرها للقوانين والمراسيم الخاصة بالهجرة غير شرعية لم تأخذ مفعولها، فأسلاك الحدود وتخطيها أصبح بالأمر السهل لدى المواطنين الأمر الذي عجل هذه الظاهرة تنتشر بكثرة في مدة قصيرة وهذا لعدم أخذ بعين الاعتبار هذا الأمر بجدية تامة وتعديل القوانين والمراسيم ووضع حد لظاهرة الهجرة غير شرعية التي أصبحت هاجس لدى الأفراد في المجتمع الجزائري فرغم وجود قوانين وأنظمة تنص على معاقبة كل مخالفيها إلا أن هذه العقوبات غير سارية بجدية وغير فعالة، فعدم صرامتها يزيد من انتشارها مما تفسح المجال للمهاجرين في اتخاذ طريق الهجرة غير شرعية مسلكا لهم وسبيل للهرب.

إن القانون البحري رغم تطبيقه إلا أنه يفتقر للصرامة فلا بد من التجديد واتخاذ طرق وقوانين أخرى كافية وكفيلة للحد من هذه الظاهرة، فعقوبة الحبس ودفع غرامة مالية ليست كفيلة بذلك فعدم صرامة العقوبات الجزائية ساعد في انتشار ظاهرة الهجرة غير شرعية.

فالفرضية القائلة عدم فعالية القوانين والعقوبات اتجاه الهجرة غير شرعية قد ساهم في انتشارها قد تحققت في الميدان وذلك من خلال تصريحات المهاجرين ومن خلال الملاحظة وما يعيشه في المجتمع.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم ملاحظة أن هؤلاء الحراقة يبحثون عن الأمن و الإستقرار الذاتي من خلال ممارسة الهجرة غير الشرعية نحو الخارج نتيجة عدة ظروف أحاطت بهم لم تسمح لهم بتحقيق ما يسعون نيله برغم من حسن مكانتهم العائلية وعلاقتهم الوطيدة بهم ولاكن الظروف المعيشية التي يمرون بها وتدهور المستوى المعيشي خاصة من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية و عدم الأمن هو أكبر دافع لهم من أجل المغامرة من أجل تحقيق الحلم الأروبي.

وكذلك استخلصنا أن الإجراءات القانونية و التشديد في الإجراءات الأمنية وحده لا يكفي لمعالجة الظاهرة الهجرة غير الشرعية وأنه يجب إعادة النضر في هذه القوانين وإعادة تكييفها مع الواقع لأنها لم تقم بالردع والتقليل من الهجرة غير الشرعية رغم تطبيق بعض هذه القوانين فقط وليست كلها ويجب سعي في غلق هذه الثغرات التي يستغلها الحرقة إتجاه هذه القوانين فإن دول المغرب عموما دائما ما تسعي إلي تحقيق الأمن و الأمان و البحث عن توفير الاستقرار للبلاد وهذا ما سعت إليه دولة الجزائر و المغرب الشقيقة وتونس من خلال وضع مشرعيها قوانين مجرمة للهجرة غير الشرعية وفق نضم معينة من أجل الحد منها وهذا ما لحضناه من خلال هذه التشريعات التي تقوم دائما السعي في تطوير القانون

وتفاديها نقاط ضعفها وتحسينها له عن طريق مراعاة الأخطاء المرتكبة سابقا في المواد المطروحة القانونية عن طريق إصدار قوانين مكملة للنقائص الموجودة في القوانين السابقة وسد الفراغ الملاحظ من طرفهم

خاتمة العامة:

من خلال ما تم التطرق إليه من الدراسات و النتائج المتحصل عليها حول موضوع البحث الذي كان تحت عنوان واقع فعالية القوانين تجاه الهجرة غير الشرعية من وجهة نضر المهاجر غير الشرعي فقد وضعنا الفصل الأول تحت عنوان: الهجرة غير الشرعية وقد تم العرض فيها مختلف تعريفات الهجرة غير الشرعية و التعرف على أسبابها و انعكاساتها إلى جانب النظريات المفسرة لها.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري وقد تم التطرق فيه إلى تعريف التشريع وتجريم الهجرة غير الشرعية و كذلك الخصائص السوسيو مهنية للمبحوثين من أجل التقرب منهم ومعرفة مستواهم الثقافي و الدراسي و الاقتصادي و كيفية جمع المال من أجل الهجرة و ما هو المبلغ المستلزم عليهم جمعه وما الأسباب الرئيسية التي سمحت أو دفعت بهم لممارسة الهجرة غير الشرعية.

وفي نفس الإطار معرفة القوانين والأنظمة المتعلقة بالهجرة غير شرعية في الجزائر و مامدى تطبيقها من وجهة نضر المبحوثين حيث ارتأينا في ذلك معرفة مدى فعالية هذه الأخيرة في التقليل من الهجرة غير الشرعية و كيفية العمل بها وتطبيقها على الحراقة وكذلك السعي لمعرفة رد فعل الحراقة عند تطبيق القانون عليهم وهذا ما تطرقنا إليه في بحثنا المتواضع.

فإن هذه الظاهرة أصبحت متفشية في المجتمع الجزائري نضرا لتدهور الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي يعيشها أفراد المجتمع من تضيق للهجرة نحو أوروبا فقد أدى هذا بشباب اليوم نحو البحث في تحسين المستوى المعيشي اقتصاديا و اجتماعيا مما أدى إلى لجوء هذا الشباب إلى انتهاج طريق الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر و السعي من أجل التخلص من الإحباطات التي يعاني منها والتي تمثلت في عدة دوافع دفعته نحو الهجرة، فإن الدولة الجزائرية لم تستطع منح شبابها الرفاهية أو حتى أدنى مستويات العيش وتحقيق الأمن من أجل الحفاظ على شبابها و استثمارهم في شتى المجالات ولاكن ما نراه اليوم عكس ذلك تماما في عدم انتهاج سياسة تخدم وتسعى في تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع عامتا الأمر الذي جعل هذه الفئات تسعى إلى الهجرة غير الشرعية

نظرا لعدم التركيز بشكل جدي على مستويات جديدة من الحلول غير الحلول الأمنية أو حتي الحلول الاقتصادية السطحية

والجزائر كغيرها من الدول قد شنت أحكام وتشريعات وسننت القوانين إتجاه الهجرة الغير الشرعية و الأحكام التي تطبق على ممارسي الهجرة غير الشرعية والتي هي معلومة ومعروفة داخل أفراد المجتمع وأن كل ممارسي الهجرة لهم دراية بهذه القوانين وبالرغم من

بيان ذلك إلا أنهم يلجئون إلى الهجرة غير الشرعية في الجزائر نحو أوروبا غير مبالين بهذه القوانين

حيث أن الإجراءات القانونية و التشدد في الإجراءات الأمنية وحده لا يكفي لمعالجة هذه الظاهرة وأثارها السلبية و إلا فإن تفاقمها سوف يزداد مستقبلا وربما نشهد ما هو أقسى من مراكب وسفن الموت فالفقر و انحطاط مستوى المعيشة يعد أكبر دافع للهجرة غير الشرعية حيث أن هذا الموضوع يحتاج إلى مقاربة شاملة من جميع جوانبه

إن انتهاج الدولة وتسطيرها للقوانين والمراسيم الخاصة بالهجرة غير شرعية لم تأخذ مفعولها، هذا ما سمح لهذه الظاهرة تنتشر بكثرة في مدة قصيرة وهذا لعدم أخذ بعين الاعتبار هذا الأمر بجدية تامة وتعديل القوانين والمراسيم ووضع حد لظاهرة الهجرة غير شرعية التي أصبحت هاجس لدى الأفراد في المجتمع الجزائري فرغم وجود قوانين وأنظمة تنص على معاقبة كل مخالفيها إلا أن هذه العقوبات غير سارية بجدية وغير فعالة، فعدم صرامتها يزيد من انتشارها مما تفسح المجال للمهاجرين في اتخاذ طريق الهجرة غير شرعية مسلكا لهم وسبيل للهرب.

إذا لابد من التجديد واتخاذ طرق وقوانين أخرى كافية وكفيلة للحد من هذه الظاهرة

وعلى إثر ما قدمناه من فرضيات في بداية البحث توصلنا إلى أن كل الفرضيات قد تحققت في الميدان وذلك من خلال تصريحات المهاجرين ومن خلال الملاحظة وما يعيشه في المجتمع.

ومن خلال هذه الدراسة أمكن التوصل إلى الاستنتاج التالي :

– أنه يجب إعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها فإن محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب العمل على المدى المتوسط و الطويل و مواجهة الأسباب المؤدية لها كالفقر و البطالة وخلق سياسة تنموية وطنية تستفيد من طاقات البشر و الإمكانيات و الموارد الأولية الموجودة في الجزائر

– تشجيع الشباب و المساعدة في الاستثمار في المشاريع المتوسطة و طويلة المدى التي من شأنها توفير فرص العمل ما يحد من الرغبة في الهجرة

– السعي في تحسين المستوى المعيشي للمجتمع مع خلق تكافأ الفرص في الحياة وتحسين قطاع الصحة و التربية و الأمن

لهذا فإن الهجرة غير الشرعية تبقى من المواضيع المطروحة في الساحة العلمية بكثرة لما لها من قيمة علمية واهتمام كبير من طرف علماء الاجتماع في محاولة التقرب منها وفهمها و تحليلها وتفسيرها كما أنها أيضا تستلزم الوقت الكبير من لأجل تحقيق ذلك

لهذا نجد أن عدم اهتمام الدولة الجزائرية بهذه الأخيرة و التطرق و اللجوء إلى علم الاجتماع في فهم و تفسير وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية أدي إلى فشل السياسات الحكومية الجزائرية التي عرفت انتشارها لدى مختلف فئات المجتمع

– أن الإجراءات القانونية و التشدد في الإجراءات الأمنية وحده لا يكفي لمعالجة هذه الظاهرة وأثارها السلبية و إلا فإن تفاقمها سوف يزداد مستقبلا وربما نشهد ما هو أقسى من مراكب وسفن الموت

القواميس:

– علي بن هادية، بلحسنا لبليش، جيلالي بن الحاج يحي، "القاموس المدرسي"، دار النشر: المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، ط السابعة، السنة:1991،

المعاجم:

– أحمد مختار عمر، "معجم اللغة العربية"،ط،الأولى،سنة2008

المراجع:

ـ عبود السراج، "علم الإجرام وعلم العقاب"، الكويت، جامعة الكويت، سنة 1981

– ابراهيم زروقي، "الجرائم العبرة للحدود الجزائرية مظاهرها و ثقافة مواجهتها"، دار النشر، النشر الجامعي الجديد، مكان النشر، محل رقم2 تعاونية الدواجن حي الدالية، الكيفان تلمسان، الجزائر

– أحمد محمد الرفاعى، "مدخل للعلوم القانونية"، جامعة بنها، سنة 2007–2008

– الهادي أبو رقمة ،"الانفجار السكاني"، ليبيا منشورات ،دامع السابع ،سنة1993

– حسن حسن الإمام سيد الأهل، "مكافحة الهجرة الغير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولى للبحار"، دار النشر، مكان النشر: دار الفكر الجامعي، ط،الأولى،سنة2014

– حميدي شعبان، "الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة"، مركز الإعلام الأصلي 2006،

– عبد الحليم بن مشري،" جريمة تهريب المهاجرين من منظور قانون العقوبات الجزائري"، مجلة الاجتهاد القضائي،العد8

– عبد الفتاح بيومي حجازي، "الجريمة في عصر العولمة"، دار الفكر الجامعي ،دار الطباعة ،الإسكندرية ،2008

– عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، "الهجرة غير المشروعة والجريمة" ،جامعة نايف العربية للعلوم الأصلية، دار الطباعة ،الرياض،2008

– عصام توفيق عمر، عبير عبد المنعم فيصل، سر فتح سيروك "المكلات الاجتماعية المعاصرة"، دار الفكر،الطبعة الأولى ،عمان ،2008

– قانون "العقوبات المعدل" سنة 2012

– كمال، "منهجية البحث العلمي"، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، سنة هجري، ميلادي

– محاضرة تطبيقية للأستاذ حجيج في المنهجية سنة 2017-11-20

– مغاربي شلبي ، "سلبية الأبعاد الاقتصادية للهجرة العمالة المحلية السياسية الدولية" ،العدد165، 2006

–عبد النور باجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط" ،ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ،ملتقى قسنطينة ،2008

–مجموعةمؤلفين،مكافحةالهجرة غيرالشرعية،الرياض،دارالنشر ،عمان،الأردن،ط،الأولي،2014

المذكرات:

- فتيحة كركوش ،الهجرة غير الشرعية في الجزائر ,دراسة تحليلية نفسية إجتماعية . جامعة سعد حلب البليدة .العدد 4 جوان 2010

- مذكرة نيل شهادة ماجيستر في علوم الإعلام و الإتصال 2009-2008،"الهجرة غير الشرعية من خلال الصحافة المكتوبة" ،دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي

- غالية بن زيبوش ،"الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات" ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعالقات الدولية،الجزائر،2005

- زناتي نبيلة، كركور صارة، جريمة تهريب المهاجرين في التشريع الجزائري والمقارن، جامعة عبد الرحم ميرة ،كلية الحقوق ،سنة 2015/2014

الأنترنات:

- كامل الشراوي، دعوات إلى التشريع ألاستعجالي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

www :awayordon.org

الملاحق:

- **الملحق الرقم 1** محضر الجرائم المرتكبة في البحر للهجرة الغير الشرعية PV l'amarine
- **الملحق الرقم 2 دليل المقابلة**
- **الملحق 3 الجداول**

الملحق الرقم 2 دليل المقابلة

- الجنس ذكر انثي

.....

- السن .....

- المستوى التعليمي ابتدائي متوسط ثانوي جامعي

.....

- الحالة الشخصية أعزب مزوج مطلق

أرمل .....

- المستوى المهني عامل طالب بطال

حالة أخرى - في حالة بطالة: كم دامت فترة البطالة

.....

- عدد الأفراد.....

- عدد الإخوة ..... ذكور ..... إناث.....

- هل الأب على قيد الحياة نعم ..... لا.....

- هل الأم على قيد الحياة نعم..... لا.....

- المستوي المهني للأب: عامل... بطال... متقاعد... حالة

أخري.....

– المستوى المهني للأم عاملة..... متقاعدة..... ربة بيت..... حالة أخري.....

– المستوى التعليمي للأب ابتدائي..... متوسط..... ثانوي..... جامعي.....

– المستوى التعليمي للأم ابتدائي ..... متوسط..... ثانوي....جامعي.....

– المستوى الإقصادي للعائلة ضعيف .... متوسط..... جيد.....

– ماهي الأسباب التي دفعتك للهجرة ؟ – مادية – اجتماعية – اقتصادية – حالة أخر ى

(حدد).....

.....

– منذ متى وأنت تفكر في عملية الهجرة ؟ حدد المدة

.....

– من أين حصلت علي المال ؟ حدد

.....

– من ساعدك للوصول إلى القارب ؟ حدد

.....

– مع من هاجرة في القارب ؟ حدد

.....

– هل تعلم بأن الهجرة تؤدي إلى الهلاك ؟ نعم لا في حالة نعم ؟ لماذا بالمجازفة بحياتك

.....

.....

– هل أطلعت والديك علي موضوع الهجرة ؟ نعم لا في كلتا الإجابتين ما موقفهم حول هذا الموضوع؟ حدد

.....

.....

– من ساعدك على تحقيق فكرة الهجرة ؟

.....

– هل أطلعت أصدقائك على فكرة الهجرة ؟ نعم لا في حالة نعم كيف كانت ردود أفعالهم و أرائهم.

.....

.....

– ماهو شعورك عند سماع أو رؤية الأشخاص الذين غرقوا في البحر؟ حدد

.....

.....

– ماهو شعورك عند سماع القبض عليهم من طرف القوات البحرية ؟

.....

.....

– هل أنت بدراية بالقوانين و العقوبات المسلطة عند القبض عليهم ؟ نعم لا في كلتا الإجابتين في حالة القبض عليك ماذا ستفعل ؟ حدد

.....

.....

– هل ترددت عند قيامك بالهجرة؟ نعم لا

.....

– هل نجحت في الهجرة ؟ نعم لا

.....

– كيف كان شعورك بالنجاح؟ حدد

.....

–لماذا اخترت الهجرة إلى هذا البلد ؟

.....

– هل لديك فرصة للعمل ؟ نعم لا

.....

– هل لديك أقارب أو أصدقاء ينتظرونك ؟ نعم لا

.....

– هل لديك مأوى هناك ؟ نعم لا

.....

– هل تم القبض عليك هناك ؟ نعم لا في حالة نعم كيف كانت المعاملة معك ؟ حدد.....

– هل أخذوك إلى السجن أم إلى مراكز خاصة ؟

.....

– كم دامت فترة مكوثك هناك ؟

.....

–هل كانت توقعاتك و أحلامك في محلها ؟ نعم لا في كلتا الإجابتين فسر لنا ذلك؟

.....

.....

– عند إرجاعك للوطن هل تم إجراء عقوبات ضدك ؟ نعم لا في حالة نعم ماهي ؟ حدد

– هل ندمت على الهجرة ؟ نعم لا في كلتا الاجابتين لماذا

.....

.....

– هل ستعيد الهجرة من رغم كل المخاطر التي واجهتها ؟ نعم لا في كلتا الإجابتين لماذا

.....

.....

الملحق الرقم 3 الجداول

جدول المقابلات:

المقابلة	الجنس	السن	الحالة المدنية	المستوى التعليمي	المستوي الاجتماعي	المدة البطالة	مدة المقابلة
1	ذكر	27	أعزب	ثانوي	بطال	5 سنوات	ساعة واحدة
2	ذكر	39	مطلق	إبتدائى	عامل	3 سنوات	ساعة و 15 د
3	ذكر	29	أعزب	ثانوي	بطال	8 سنوات	ساعة و 45 د
4	ذكر	33	أعزب	ثانوي	عامل	غير محدد	ساعتان
5	ذكر	27	متزوج	متوسط	بطال	غير محدد	ساعة و نصف
6	ذكر	37	أعزب	إبتدائى	بطال	غي محدد	ساعة
7	ذكر	28	أعزب	إبتدائى	بطال	7سنوات	ساعة
8	ذكر	32	أعزب	متوسط	بطال	15سنة	3 ساعات

9	ذكر	25	أعزب	موسط	بطال	شهر	ساعة و نصف
10	ذكر	30	أعزب	إبتدائى	عامل	غير محدد	ساعة

الجدول 1-2

رقم المبحوث	العمر	عدد مرات الهجرة غير الشرعية	هل طبق عليه النص القانوني	رأيهم حول هذا القانون	عدد المرات التي ضبط فيها
1	27	مرة	طبق	غير موافق	1
2	39	5 مرات	طبق	غير موافق تماما	2
3	29	مرة	طبق	غير موافق	1
4	33	مرتان	طبق	غير موافق	1
5	27	مرة	طبق	غير موافق	1
6	37	مرة	طبق	غير موافق	1
7	28	مرة	طبق	غير موافق	1
8	32	مرة	طبق	غير موافق	1
9	25	مرتان	يطبق	غير موافق	1
10	30	مرة	طبق	غير موافق	1